دور التشريعات في ترسيخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر أبان السنوات الأولى من الاحتلال ١٨٣٠-١٨٤٠

م. جعفر جبار محسن
ا.د. ناظم رشم معتوق
جامعة البصرة – كلية الآداب

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٨/١٥
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٩/١٠

الملخص

أصدرت السلطات الفرنسية سلسلة من التشريعات التي اتخذت شكل قرارات وقوانين ومراسيم، سواء ملكية أو جمهورية، في محاولة لإضفاء طابع قانوني وشرعي على وجودها في الجزائر، وعلى هذا اكتسبت دراسة التشريعات الفرنسية في الجزائر ما بين عامي (١٨٣٠-١٨٤٠) أهمية كبيرة، لأنها تسلّط الضوء على أحد أخطر أدوات الاستعمار غير العسكرية، وهي القوانين والقرارات التي صيغت خصيصاً لإخضاع المجتمع الجزائري سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ومن خلال تحليل تلك النصوص القانونية والإدارية، يمكن الوقوف على الكيفية التي استخدم بها الاحتلال الفرنسي منظومة تشريعية مدروسة لإضعاف المقاومة، وتفكيك البنى التقليدية للمجتمع الجزائري، وإعادة تشكيله بما يخدم مصالحه الاستعمارية.

The Role of Legislation in Consolidating French Colonialism in Algeria During the Early Years of the Occupation 1830-1840

Lect. Jaafar Jabbar Mohsen
Prof. Dr. Nazem Rashm Maatouq
University of Basrah – College of Arts

Abstract

The French authorities issued a series of legislations in the form of decrees, laws, and ordinances, both royal and republican, in an attempt to give a legal and legitimate character to their presence in Algeria. Thus, the study of French legislation in Algeria between the years (1830-1840) gained great importance, because it sheds light on one of the most dangerous non-military tools of colonialism, which are the laws and decrees that were specifically formulated to subjugate Algerian society politically, economically, and culturally. Through the analysis of those legal and administrative texts, it is possible to see how the French occupation used a well-thought-out legislative system to weaken the resistance, dismantle the traditional structures of Algerian society, and reshape it in a way that served its colonial interests.

المقدمة

أصدرت السلطات الفرنسية سلسلة من التشريعات التي اتخذت شكل قرارات وقوانين ومراسيم، سواء ملكية أو جمهورية، في محاولة لإضفاء طابع قانوني وشرعي على وجودها في الجزائر، وعلى هذا اكتسبت دراسة التشريعات الفرنسية في الجزائر ما بين عامي (١٨٣٠-١٨٤٠) أهمية كبيرة، لأنها تسلّط الضوء على أحد أخطر أدوات الاستعمار غير العسكرية، وهي القوانين والقرارات التي صيغت خصيصاً لإخضاع المجتمع الجزائري سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ومن خلال تحليل تلك النصوص القانونية والإدارية، يمكن الوقوف على الكيفية التي استخدم بها الاحتلال الفرنسي منظومة تشريعية مدروسة لإضعاف المقاومة، وتفكيك البنى التقليدية للمجتمع الجزائري، وإعادة تشكيله بما يخدم مصالحه الاستعمارية.

تم تقسيم البحث على ثلاث محاور، تناول الأول لمحة تاريخية عن بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠، اما المحور الثاني: (القرارات والقوانين الفرنسية إبان السنوات الأولى من الاحتلال ودورها في إضعاف المقاومة الجزائرية ١٨٣٠-١٨٣٣)، إذ ركّز على طبيعة القوانين والقرارات التي أصدرتها السلطات الفرنسية في المرحلة المبكرة من الاحتلال، والتي استهدفت تفكيك بنية المقاومة الجزائرية وتسهيل فرض السيطرة العسكرية والإدارية على البلاد، وقد بيّن المبحث كيف ساهمت هذه الإجراءات في تمهيد الأرضية لفرض نظام استعماري أكثر تنظيماً خلال السنوات اللاحقة. أما المحور الثالث، فقد جاء بعنوان: (القرارات والقوانين الفرنسية بشأن الجزائر في المدة ١٨٣٤-١٨٤٠)، وتناول مجموعة من التشريعات المهمة التي صدرت خلال تلك المدة، أبرزها قرار إلحاق الجزائر بفرنسا عام ١٨٣٤، وقانون تنظيم القضاء، وقرارات مصادرة أملاك الأوقاف وتنظيم الجمارك، كما تناول المبحث القانون الخاص بمنح الأراضي للمستوطنين، وتنظيم الشؤون المالية في الجزائر، وقد كرس هذا المحور لتوضيح دور تلك القوانين في تشكيل الأسس القانونية والإدارية لتحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية تسير وفق النموذج الأوروبي الاستعماري.

واعتمد الباحث على العديد من المصادر المهمة التي تنوعت في مادتها واختلفت في أهميتها وتم اثباتها جميعاً في هوامش البحث.

اولاً: تمهيد: لمحة تاريخية عن بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠

بدأت فرنسا تحضر لاحتلال الجزائر منذ مرحلة مبكرة، ولم تكن حادثة المروحة [١] التي جعلتها فرنسا سبباً لإعلان الحرب على الجزائر، سوى مبررٍ واهٍ ، اذ كانت هناك جملة من الاسباب التي دفعتها الى ذلك يأتي في مقدمتها، أهمية الموقع الاستراتيجي للجزائر ووقوع موانئها على البحر المتوسط، ولاسيما بعد أن فقدت فرنسا الكثير من مستعمراتها أثناء الحروب النابليونية(١٨٠٣-١٨١٥م) وتطلعها للحصول على مستعمرات جديدة، وتذرعت بالدفاع عن الجاليات المسيحية الموجودة

في الاخيرة، فضلاً عن حاجتها إلى المواد الأولية المتوفرة في الجزائر لإدامة عمل مصانعها، واتخاذها سوقاً لتصريف الفائض من منتجاتها، مستغلة في ذلك ضعف الدولة العثمانية مما شجعها اخضاعها بالقوة[٢].

وبناء على ذلك اعلنت فرنسا في السادس عشر من حزيران ١٨٢٧م الحرب على الجزائر[٣]، ونجحت في الثالث عشر من شهر حزيران عام ١٨٣٠ باحتلالها، إذ قامت قواتها بقيادة الجنرال دي برمون (De Bourmont)[٤] بالإنزال قبالة السواحل الجزائرية، وعلى الرغم من مواجهتها مقاومة شعبية قوية من السكان الجزائريين، ومن القوات الرسمية للداي حسين حاكم الجزائر[٥]، من جهة اخرى لمواجهة وصد تقدم القوات الفرنسية على عاصمته الجزائر[٦]. إلا أنها تمكنت من التقدم سريعاً، وبعد ان احكمت حصارها على العاصمة، أضطر الداي حسين إلى الاستسلام يوم الخامس من تموز في العام نفسه وتوقيع معاهدة استسلاميه مع الجانب الفرنسي حملت اسم قائد قوات الاحتلال الفرنسي دي برمون[٧]، قضت بتسليم قلاع المدينة كافة للفرنسيين، على أن يتعهد القائد الفرنسي بترك أموال الداي، والسماح له ولأسرته بمغادرة الجزائر لأي مكان يختاره وتوفير الحماية له ولأسرته طيلة المدة التي يقضيها في الاخيرة، وضمن قائد الجيش الفرنسي المزايا والحماية نفسها لجميع القوات الجزائرية، فضلاً عن تعهده باحترام أماكن العبادة والحفاظ على الممتلكات العامة للجزائريين [٨].

ومنذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر مارست القوات المحتلة سياسة القمع والقتل[٩]، ونهب الممتلكات العامة والخاصة، ولم تكتفِ بذلك بل عمدت إلى تشريع العشرات من القرارات والقوانين لإضفاء صفة الشرعية على ممارساتها الوحشية بحق ابناء الجزائر، وسوف نتطرق الى اهم تلك القرارات والقوانين[١٠] كلاً حسب تسلسله الزمني وأهميته اثارة وانعكاساته على الجزائر.

وعلى الرغم من أن فرنسا قد تعهدت لسكان الجزائر في المادة الخامسة من معاهدة الاستسلام بعدم مساسها واحترامها لدينهم وممتلكاتهم وحرياتهم، فضلاً عن أن بيان سلطة الاحتلال عند دخولهم للجزائر واحتلالها قد جاء فيه " **نعدكم بان لا يتعرض لكم احد في امور دينكم وعباداتكم ولا نسعى للاستيلاء على اموالكم وخراب بلادكم ، واننا جئنا لنطرد الاتراك الذين ضغطوا عليكم، وستعيشون معنا في السلم...** "[١١]. فأن السلطات الفرنسية سرعان ما انتهجت سياسة استعمارية قامت على اساس القتل للجزائريين ومصادرة املاكهم والاستحواذ على معظم ثروات البلاد إن لم يكن جميعها، وتجسدت هذه السياسة بعد شهرين من الاحتلال، إذ أصدرت السلطات الفرنسية العديد من القرارات والقوانين التي كان الهدف منها تكريس مشروعها الاستعمارية [١٢].

ثانياً: القرارات والقوانين الفرنسية ودورها في اضعاف المقاومة الجزائرية ١٨٣٠-١٨٣٣.

١-قرار الثامن من أيلول عام ١٨٣٠:

أصدر قائد القوات الفرنسية في الجزائر الجنرال برتران كلوزيل (Bertrand Clauzel)[١٣]، قراراً في الثامن من ايلول عام١٨٣٠م [١٤]، ويعد أول قرار تصدره سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر لمصادرة املاك الولاية واملاك الأسر العثمانية التي هاجرت من الجزائر ابان الاحتلال وضمها الى املاك الدولة الفرنسية تحت مسمى مصطلح (املاك الدومين)[١٥]، إذ عدت فرنسا نفسها وريثة للدولة العثمانية وان الاملاك الجزائرية التي كانت بيدها يجب أن تنقل إلى الادارة الفرنسية وكانت ترى أنّ مصادرتها عملٌ مشروعٌ[١٦]، وهذا ما صرح به بود (Boude) أحد ضباط الحملة الفرنسية قائلاً " **بعد احتلالنا للجزائر نكون قد قمنا باحتلال بلد حيث لا يوجد في الحقيقة سوى الاملاك الوطنية المتاحة والحكومة الفرنسية وضعت يدها على كل الحقوق وكل السلطات التي يتمتع بها الاتراك...**"[١٧]، كما قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمصادرة املاك أوقاف الجزائر وبالتحديد املاك اوقاف الحرمين الشريفين(مكة والمدينة)[١٨] .

اشتمل قرار الثامن من ايلول عام ١٨٣٠م على سبع مواد، كان أبرزها المادة الاولى التي وضعت يد سلطة الدومين على كل الأملاك التابعة للداي حاكم الجزائر، او الباي حاكم المقاطعة، أو أبناء الأسر العثمانية الذين تركوا الجزائر بعد الاحتلال، سواء أكانت تلك الأملاك مساكن او محلات او اراضي زراعية، فضلاً عن املاك أوقاف الحرمين الشريفين [١٩]. اما المادة الثانية فقد فرضت على كل الاشخاص من مالكي ومستأجري الأملاك، تقديم ما يثبت احقيتهم في الملكية خلال مدة ثلاثة ايام من تاريخ صدور القرار وتقديم تصريح يتضمن طبيعة ومساحة الملكية وكشف لإيراداتها وتقديم تاريخ اخر دفع لتلك الايرادات وبخلاف ذلك تصادر الاملاك لصالح (املاك الدومين)، وتضمنت المادة الثالثة تدوين القرار في سجلات مفتوحة لهذا الغرض في مصلحة البلدية [٢٠]، واشارت المادة الرابعة الى أن كل شخص خاضع لذلك القرار ولم يقدم ما يثبت ملكيته خلال مدة ثلاثة ايام يعاقب بدفع غرامة لا تقل عن قيمة مدخول سنة من العقار غير المصرح به ويكون ذلك الشخص مجبراً على دفع تلك الغرامات عن طريق العقوبات الصارمة، اما المادة الخامسة فقد جاء فيها بأن كل فرد يخبر السلطات الفرنسية في الجزائر بوجود ملك غير مصرح به يمنح نصف الغرامة التي تفرض على المخالف[٢١].

ويظهر من وراء هذه المادة أن السلطات الفرنسية قد توخت تحقيق أكثر من هدف في آن واحد، منها أنها ستتمكن من معرفة الأملاك غير المصرح بها بسهولة، وفي الوقت نفسه سوف تجعل من بعض الجزائريين "وشاة" على أبناء جلدتهم طمعاً في الحصول على نصف الغرامة وبذلك تمزق

اللحمة الوطنية والنسيج الاجتماعي للبلاد انسجاماً مع سياستها الاستعمارية وبما يسهم في ترسيخ حكمها هناك.

وقضت المادة السادسة بدفع حصيلة الغرامات الى خزينة المقتصد (المسؤول) المالي للجيش الفرنسي، وأخيراً جاء في المادة السابعة، أن المفتش العام للمالية والمقتصد المالي للجيش الفرنسي هما المكلفان بتنفيذ احكام القرار [٢٢].

لم يكن لذلك القرار ردود فعل في فرنسا وذلك لانشغال الرأي العام الفرنسي بالمشاكل والاضطرابات الداخلية التي شهدتها باريس في تموز عام ١٨٣٠[٢٣]. فضلاً عن ذلك يرى الباحث أنه لم يكن من المتوقع أن يكون هناك رد فعل في باريس، لاسيما أن القرار قد جاء لخدمة المصالح الفرنسية في الجزائر وتحقيقاً لطموحاتها في السيطرة على الأخيرة وجعلها تابعة لها ومنطلقاً لها للسيطرة على دول شمال افريقيا الأخرى.

أما في الجزائر فقد لقي القرار استنكاراً ورفضاً من الشعب الجزائري واحتجاجاً لعلماء الدين والمفتين وعلى رأسهم مفتي مدينة الجزائر الشيخ محمد بن محمود المعروف بأبن العنابي[٢٤]، وكذلك موقف اعيان مدينة الجزائر الرافض للقرار لاسيما فيما يتعلق بالمادة الاولى من القرار المتضمنة مصادرة املاك الحرمين الشريفين (مكة والمدينة)، إذ اوضحوا للجنرال كلوزيل بأن الاوقاف الدينية في الجزائر لها خصوصيتها وتتمتع بصفة الحصانة التي منحها لها الشرع الاسلامي، وأنها لا تباع ولا تشترى وقد خصصت لأغراض دينية وتعليميه واجتماعية[٢٥]، وأن اوقاف الحرمين الشريفين ليست ملكا للعثمانيين بل هي تابعة لمكة المكرمة والمدينة المنورة وان معظم وكلائها من الجزائريين، ونظراً لانشغال الجنرال كلوزيل خلال تلك المدة بحملاته العسكرية على اطراف الجزائر العاصمة وتحديداً على مدينتي المدية والمتيجه فقد تراجع عن تنفيذ القرار[٢٦].

٢- قرار السابع من كانون الاول عام ١٨٣٠:

وبعد مرور ثلاثة أشهر أصدر كلوزيل قراراً مكملاً لذلك القرار هو قرار السابع من كانون الاول لعام ١٨٣٠ الذي تضمن مواداً أكدت على مصادرة جميع الاملاك الوقفية مهما كان نوعها ووضعها تحت تصرف املاك الدومين، مع ابقاء وكلائها السابقين من الجزائريين كمشرفين عليها فقط [٢٧]. وهنا يمكن القول إن تلك الخطوة التي قام بها كلوزيل في مصادرة الاوقاف مع بقاء وكلائها الجزائريين مشرفين عليها هي محاولة لخداع ابناء الجزائر وأوهامهم بأن الاوقاف مازالت تحت سيطرتهم ونفوذهم، إلا أنه في حقيقة الأمر كانت وظيفة هؤلاء الوكلاء هي جمع ايرادات الاوقاف لصالح املاك الدومين، فضلاً عن امتصاص النقمة الشعبية التي سادت في الجزائر بعد مصادرة املاك الأوقاف، لاسيما اوقاف الحرمين الشريفين اللذين لهما منزلة ومكانة خاصة لدى ابناء الجزائر من المسلمين.

ضم قرار السابع من كانون الاول عام ١٨٣٠ ثمان مواد جاء مضمونها مطابقاً لمواد القرار الذي سبقه باستثناء المادة الرابعة التي نصت حرفياً على أن "يقوم كل من رجال الدين والقضاة والمفتين ووكلاء الاوقاف في الجزائر بتسليم كل العقود والمستندات الخاصة بالأوقاف مع قائمة مرفقة بأسماء المستأجرين ومبالغ الايجارات السنوية ووقت السداد المستحق الى مدير املاك الدولة الفرنسية الدومين"[٢٨]. والمادة الخامسة التي هي في الحقيقة مكملة للمادة التي سبقتها التي جاء فيها بأن يوجه علماء الدين، القضاة، المفتين، ووكلاء الاوقاف في الوقت نفسه تقريراً مفصلاً لمدير املاك الدومين يتضمن قيمة نفقات صيانة المباني والمؤسسات الدينية، وخدمة المساجد والأعمال الخيرية ومقدار مخصصات الإعانة التي كانت تعطى للفقراء من ابناء البلاد على أن تدفع تلك الاموال كل شهر ابتدأ من شهر كانون الثاني عام ١٨٣١، اما المادة الثامنة فقد نصت على "ان يكون الجنرال كلوزيل هو المسؤول عن تنفيذ هذا القرار "بينما جاء في المادة السابعة من قرار الثامن من ايلول ١٨٣٠م بان المفتش العام للمالية والمقتصد المالي للجيش الفرنسي هما المكلفان بتنفيذ هذا القرار[٢٩].

أن اصرار الجنرال كلوزيل على استكمال اصدار القرار وتطبيقه كان مدفوعاً بعوامل عدة منها ما تعلق بشخصية كلوزيل نفسه الذي عرف بشدة طمعه وتحمسه للاستيلاء على ثروات الجزائر وممتلكاتها لدرجة انه قرر بيع مدينة قسنطينة على حاكم تونس، ومدينة وهران على حاكم المغرب مقابل مليون فرنك سنوياً، إلا أنه في فشل في ذلك بعد رفض الحكومة الفرنسية [٣٠]. وهنا يتضح مدى حالة الفوضى والاستهتار التي مارسها قادة جيش الاحتلال بحق الاراضي الجزائرية لدرجة انهم لم يكتفوا بمصادرة اراضي مدينة الجزائر لصالحهم بل قاموا بمحاولة بيع اقاليم جزائرية بأكملها على حكام الولايات المجاورة، لاسيما أنها غير خاضعة لسلطتهم الفعلية بداية الاحتلال بقصد الإفادة المالية منها.

وعلى الرغم من قيام سلطات الاحتلال الفرنسي بمصادرة اراضي السلطة الجزائرية واملاك الاسر العثمانية، فأنها وجدت أن ذلك غير كافٍ لاستيعاب اعداد المهاجرين من الفرنسيين والاوربيين الذين اخذوا يتدفقون وبكثرة للاستيطان بشكل دائمي في الجزائر[٣١]، وبالمقابل كان هناك كثرة في الاملاك الوقفية التي تميزت بها مدينة الجزائر، إذ أن ثلثي املاكها كانت املاكاً وقفية بلغت عام ١٨٣٠ الفان وستمائة وقفاً[٣٢]، إلا أن تلك الاوقاف كانت تتمتع بخصوصية جعلتها تشكل حاجزاً امام سياسة فرنسا الاستعمارية التوسعية في الاستحواذ على اكبر قدر ممكن من الاراضي الجزائرية مهما كان نوعها وعائديتها وضمها الى املاك الدومين[٣٣].

أما عن دوافع الجنرال كلوزيل من وراء صدار ذلك القرار، فتتمثل بدافعين أساسيين، الاول سياسي وتمثل بخوف الفرنسيين من أن بقاء المسلمين على املاكهم وخصوصاً املاك الوقف مما

سيجعل وكلائها وعلمائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي[٣٤]، والدافع الثاني اقتصادي، إذ أن بقاء تلك الاملاك بأيدي المسلمين سيبقيهم اغنياء مستغنين عن السلطة الجديدة وبذلك لن يحصل المهاجرون الفرنسيون والاوربيون الذين رافقوا الجيش الفرنسي والتحقوا به على طريقة لشراء الاراضي والاملاك والاستقرار في الجزائر، فضلاً عن العمل على افقار ابناء الشعب الجزائري من خلال حرمان فقرائهم من اموال الاوقاف واجبارهم على ترك اراضيهم والهجرة خارج البلاد، مما يمكن الفرنسيين من الحصول عليها والاستيطان فيها[٣٥].

من خلال استقراء بنود القرارين يمكن القول أن سياسة فرنسا الاستعمارية كانت واضحة منذ بداية الغزو، إذ قامت بالاستحواذ على افضل الاراضي الزراعية التي كانت عائدة لرموز الحكومة الجزائرية من الحكام والرؤساء المحليين وكبار القادة والاعيان ومنحها للمهاجرين للاستيطان فيها، فضلاً عن مصادرة ابرز وأغنى املاك الاوقاف وهي املاك الحرمين الشريفين، فضلاً عن قصر المدة (ثلاثة ايام) التي اعطيت للجزائريين لأثبات ملكية العقارات وعائديتها، وهو أمر يصعب تحقيقه لاسيما ان اغلب معاملات بيع وشراء العقار خلال العهد العثماني كانت تتم بشكل شفوي ودون عقود رسمية، كذلك اسلوب القوة الذي استخدمه الفرنسيون في تطبيق القرارين وانزال اقصى العقوبة بحق المخالفين من ابناء الجزائر، كما عملت على زرع الفتنة بين ابناء الشعب الواحد من خلال منح الشخص الذي يخبر السلطات الفرنسية بوجود عقار غير مصرح به نصف الغرامة المفروضة على المخالف بقصد ضرب وحدة وتماسك ابناء المجتمع الجزائري، واوكل مهمة التنفيذ الى قائد جيش الاحتلال الفرنسي الجنرال كلوزيل بدلاً من المفتش العام والمقتصد المالي للجيش الفرنسي وذلك لضمان قوة ونجاح تطبيق القرار.

أما أهم النتائج التي ترتبت على قرار السابع من كانون الاول ١٨٣٠، فقد تمثلت بقيام سلطة الاحتلال الفرنسي بمصادرة أموال الاوقاف الجزائرية التي قدرت بأربع ملايين فرنك ذهب، أي ما يعادل (٦٦%) من مجموع الاملاك العقارية والاراضي الزراعية في الجزائر العاصمة [٣٦]. فضلاً عن حالة الفوضى والنهب والسلب لأملاك الجزائر وتحديداً املاك الاوقاف ومؤسساتها الدينية جراء سياسة ادارة سلطة الاحتلال الفرنسي التي عملت على هدم العديد من المساجد والزوايا والمراقد الدينية بحجة توسيع الطرقات وإقامة الساحات العامة، وكذلك تحويل الكثير من الاوقاف الى كنائس ومراكز طبية ومقرات ادارية، كما تم بيع وتأجير البعض منها لكبار التجار لتخزين بضائعهم، فضلاً عن دور بعض وكلاء الأوقاف الجزائريين الذين استغلوا ضعف مراقبة السلطة لهم وجهلها بمسالة الاوقاف فحولوا جزءاً كبيراً من إيراداتها الى حسابهم الخاص، لقد كان لتلك النتائج آثار وانعكاسات سلبية كبيرة على الصعيد الديني والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، فعلى الصعيد الديني كان قرار السابع من كانون الاول ١٨٣٠م المكمل لقرار الثامن من ايلول بمثابة ضربة للدين والثقافة

الاسلامية في الجزائر[٣٧] . وقد انعكس ذلك على الواقع التعليمي للجزائر الذي كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب الديني، إذ أن هدم المساجد والأبنية الدينية (الزوايا) التي كانت بمثابة مدارس تعليميه لأبناء الجزائر، فضلاً عن أن جزءاً كبيراً من اموال الاوقاف كانت مخصصة للأنفاق كرواتب للمعلمين ونفقات لطلبة العلم وخَدَمَة المراكز التعليمية ومن ثم حرمان ابناء الجزائر من التعليم مما تسبب في انتشار الجهل والأمية في البلاد [٣٨].

وعلى الصعيد الاجتماعي فقد حرم الكثير من فقراء الجزائر من الاعانات المالية التي كانوا يحصلون عليها من اموال الأوقاف، لاسيما وأنها مخصصة لهذا الغرض بالدرجة الاولى مما زاد من معاناتهم، فضلاً عن هجرة الكثير من الجزائريين الى البلدان العربية والاسلامية بسبب الظروف الصعبة التي خلفها تنفيذ ذلك القرار[٣٩]. اما على الصعيد الاقتصادي فأنها زادت من قوة ايرادات الخزينة المالية الفرنسية بعد ان استحوذت على اموال الاوقاف وايراداتها[٤٠]. وبالمقابل حرمان الجزائريين من تلك الاموال مما انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية داخل الجزائر[٤١].

وبناء على ما ترتب على القرارين من آثار وانعكاسات سلبية كبيرة على واقع المجتمع الجزائري، فقد واجهت سلطة الاحتلال معارضة ورفضاً شديداً من الجزائريين وتحديدا علماء الدين والمفتين والاعيان في مدينة الجزائر بحكم مكانتهم الدينية والاجتماعية، فقد عبروا عن رفضهم للقرار عن طريق تقديم الشكاوى والعرائض الى المسؤولين الفرنسيين، إذ قدم مفتي مدينة الجزائر محمد بن محمود العنابي عريضة الى الجنرال كلوزيل انتقد فيها القرار عادً إياه مخالفاً لشروط معاهدة الاستسلام الجزائرية–الفرنسية، كذلك قام وبمساعدة مجموعة من علماء الدين ووكلاء الاوقاف بإبقاء مسؤولية وادارة اوقاف مدينة الجزائر تحت إشرافه احتجاجاً على مصادرتها، مما عدته فرنسا بمثابة خطر هدد مصالحها فأتهمته بتحريض السكان على الثورة، فتم سجنه ثم نفيه خارج الجزائر[٤٢].

وضمن السياق نفسه قامَ اعيان مدينة الجزائر في عام ١٨٣١ بأرسال عريضة الى سلطة الاحتلال الفرنسي جاء فيها " طلبنا الاول يتمثل في استرجاع الاملاك الوقفية التابعة لمكة والمدينة وكل الاوقاف الاخرى، وذلك لأنكم اعطيتمونا الأمان بشان كل ماله علاقة بالقضايا الدينية... " [٤٣]. كما طالبوا بتشكيل لجان للتكفل بقضايا المسلمين المتعلقة بتسيير شؤون الأوقاف، إلا أن تلك المطالب قوبلت بالرفض[٤٤]، ومن بين اشهر المواقف الاحتجاجية لأعيان الجزائر تلك العريضة التي قدمها حمدان بن عثمان خوجة[٤٥] في الثالث من حزيران عام ١٨٣١ الى الحكومة الفرنسية في باريس والتي تضمنت ثمان عشرة فقرة دارت أغلب مواضيعها حول مصادرة الاملاك الوقفية وعدم احترام السلطة الفرنسية للمساجد والمراكز الدينية، لاسيما فيما يتعلق بمسالة تهديم المساجد لأنشاء الطرق والساحات العامة[٤٦] .

وإلى جانب الاعتراضات الشعبية الجزائرية، فقد كانت هناك ردود فعل رافضة للقرارين الفرنسيين قد صدرت من بعض المسؤولين الفرنسيين، لأنهم رأوا فيهما عرقلة للمشروع الفرنسي في الجزائر، الذي هو في بداياته الاولى سواء من ناحية التوسع الجغرافي أو من جهة سياسة الاستيطان، فهذا القرار يكسر الثقة بين السلطات الفرنسية وسكان الجزائر، فضلاً عن أنه ينافي مبادي الدولة الفرنسية ويتناقض تماماً مع عهد الأمان الذي اعطته فرنسا لسكان الجزائر بموجب معاهدة الاستسلام الموقعة في الخامس من تموز عام ١٨٣٠م، ومن بين المسؤولين الرافضين الجنرال بيير برتزان (Pierre Bertheze)[٤٧] الذي تولى قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر عام ١٨٣١ بعد عزل الجنرال كلوزيل، إذ أصدر قراراً في الرابع والعشرين من ايار في العام نفسه نص على "**منح تعويض مالي يقدر بقيمة اجار ستة اشهر عن الاراضي والاملاك التي انتزعت من اصحابها الاصليين الجزائريين في مدينة الجزائر وبإنهاء مصادرة الاوقاف والغاء القرار وارجاع املاك اوقاف الحرمين-مكة والمدينة- الى اصحابها الأصليين...**"[٤٨]، الا أنه لم يدخل حيز التنفيذ بسبب أن ادارة سلطة جيش الاحتلال كانت لا تستطيع تحمل عبء كل النفقات المخصصة للمؤسسات الدينية في مدينة الجزائر، وذلك بناء على تصريح لوزارة الحربية الفرنسية بتكفلها ببعض المساجد والمراكز الدينية فقط، لأن مداخيلها لا تتوافق مع نفقاتها ولا يمكن الافادة منها، وكان يرى ضرورة بيع الاملاك التي لا تجني فائدة وتتطلب مصاريف كبيرة لصيانتها بهدف حماية مصالح الدولة الفرنسية والعمل دون خسارتها[٤٩].

وكان من بين المعارضين للقرار البارون بيشون (Pichon)[٥٠]، إذ بعث بتقرير في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٨٣١ الى مجلس الوزراء الفرنسي طالب فيه بإعادة النظر بالقرار أو الغاؤه بالسرعة الممكنة ليتسنى للسلطة الفرنسية تمهيد الطريق للتعاون وتحسين العلاقات مع ابناء الشعب الجزائري وتحديداً القبائل الجزائرية الرافضة للوجود الفرنسي في الجزائر [٥١].

ويتضح مما تقدم أن موقف المسؤولين الفرنسين المعارض لقرار السابع من كانون الاول عام ١٨٣٠ ليس لمصلحة ابناء الجزائر والاعتراف بحقوقهم وانما للحفاظ على المصالح الفرنسية وكيفية الافادة منها وعدم خسارتها.

وبناء على تلك المواقف الرافضة للقرار سواء من الجزائريين او الفرنسين أنفسهم، فقد ترددت سلطات الادارة الفرنسية كثيراً في تطبيقه ولم تتمكن من تطبيقه تطبيقا كلياً ومباشراً بمدينة الجزائر العاصمة بحجة ان بنود معاهدة الاستسلام تخص مدينة الجزائر العاصمة فقط ولا يخص المدن الجزائرية الاخرى مثل مدينة وهران وعنابة التي طبق عليها القرار مباشرة، إلا أن تردد سلطة الاحتلال الفرنسي في تنفيذ القرار بشكل فعلي وكامل كان يعود الى عدة اسباب، منها ما واجهته من احتجاجات شديدة من سكان مدينة الجزائر وتخوفها من تحول تلك الاحتجاجات الى ثورة مسلحة،

فضلاً عن عدم الاستقرار في سلطة الادارة العسكرية الفرنسية داخل الجزائر والتسرع في اصدار القرار دون وضع خطة مدروسة مسبقاً، وبعدم دراية الحكومة المركزية في باريس التي لم تكن مطلعةً مباشرة على ما حدث داخل الجزائر[٥٢].

وعلى الرغم من ذلك فقد طبق القرار بشكل فعلي في الخامس والعشرين من كانون الاول ١٨٣١، لتصبح جميع الاملاك الوقفية خاضعة وبشكل فعلي لسلطة الادارة الفرنسية، وأصبحت تدار من موظفين من المديرية المالية الفرنسية [٥٣]، لكن نظراً للصعوبات التي رافقت تطبيق القرار فقد تم الغاؤه من سلطة الادارة الفرنسية بقرار في السادس والعشرين من تموز ١٨٣٤[٥٤]. ويمكن عدَ ذلك دليلاً على تخبط السياسة الفرنسية في الجزائر واصدارها لقرارات متسرعة للاستحواذ على خيرات الجزائر، كما عد الغاء القرار دليلاً على الضغط الذي مارسه الشعب الجزائري على سلطات الاحتلال التي لم تكن مستعدة في سنوات الاحتلال الاولى لمواجهة ثورة جزائرية مسلحة.

ثالثاً: القرارات والقوانين الفرنسية بشأن الجزائر في المدة ١٨٣٤-١٨٤٠:

أصدرت فرنسا في الجزائر بين عامي ١٨٣٤-١٨٤٠ العديد من القرارات والقوانين المهمة التي كانت بمثابة وضع الأسس للسيطرة الاستعمارية على البلاد، بهدف اضعاف مقاومة أهلها ومن ثم استغلال خيراته لصالحها، لذا سيتم تسليط الضوء على أهم تلك التشريعات التي ساعدت فرنسا في تحقيق طموحاتها.

١- قرار إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها جزءً من ارضيها في الثاني والعشرين من شهر تموز عام ١٨٣٤.

شهدت الجزائر خلال الاربع سنوات الاولى من الاحتلال الفرنسي حالة من الفوضى الادارية والنهب والسلب لممتلكات الشعب الجزائري وذلك نتيجة السياسة التي اتبعها القادة العسكريون وقراراتهم التعسفية [٥٥]، والأمر المهم في تلك المدة هي عدم قيام الحكومة الفرنسية باتخاذ قراراً نهائياً بشأن المصير السياسي للجزائر [٥٦] .

اختلف الساسة الفرنسيون بخصوص قضية الجزائر وظهر ذلك خلال جلسات مجلس النواب الفرنسي[٥٧]، وامام هذا الانقسام في موقف فرنسا من وجودها في الجزائر، اعادَ وزير الحربية الفرنسي نيكولاس سولت (Nicolas Soult) في الثالث من اذار١٨٣٣ طرح القضية الجزائرية بالبرلمان الفرنسي خلال جلسة مناقشة تخصيص ميزانية إضافية للجيش الفرنسي لسد نفقات احتلال الجزائر، لكنه لم يتم التوصل الى قرار حاسم[٥٨].

وصفت المدة بين عامي (١٨٣٠- ١٨٣٤) من تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر عند أغلب المؤرخين الفرنسيين بـ(مرحلة التردد) أي تردد فرنسا في البقاء بالجزائر او الجلاء عنها، لكن حقيقة الأمر لم يكن هناك اي تردد لفرنسا في سياستها اتجاه غزو الجزائر والاحتفاظ بها وإنما اعتمدت في

بداية احتلالها على سياسة خولت بموجبها قادة الجيش الفرنسي الصلاحيات كافة لإدارة شؤون الجزائر دون تدخل مباشر لها وذلك لعدة أسباب، منها عدم الاستقرار السياسي في فرنسا والمقاومة التي ابداها ابناء الشعب الجزائري لقوات جيش الاحتلال، فضلاً عن خوف فرنسا من معارضة وتدخل كلٌ من بريطانيا والدولة العثمانية لاحتلالها الجزائر، هذه الاسباب جعلت فرنسا لا تثبت على رأي واضح في سياستها اتجاه مصير الجزائر خلال تلك المدة [٥٩] .

وبناء على تلك المعطيات المتمثلة بعدم حسم موقف فرنسا من وجود قواتها العسكرية في الجزائر وزيادة ضغط الدول الاوربية عليها لتحديد موقفها وعلى رأسهم بريطانيا واشتداد قوة وضغط المقاومة الشعبية الجزائرية ، فضلاً عن كثرة العرائض والشكاوى التي كان يرسلها اعيان الجزائر للمسؤولين الفرنسيين في باريس حول السياسة التعسفية لإدارة الجيش الفرنسي في الجزائر[٦٠]، أصدر ملك فرنسا لويس فيليب(Louis-Philippe)[٦١] في السابع من تموز عام ١٨٣٣ أمراً بأرسال لجنة تحقيقه فرنسية خاصة الى الجزائر عرفت باسم (اللجنة الافريقية) او (لجنة تقرير المصير)[٦٢] .

وبعد ان قدمت اللجنة الافريقية توصياتها لحكومة فرنسا في تقريرها النهائي في الثاني عشر من كانون الاول ١٨٣٣، شكلت الحكومة لجنة ثانية عرفت باسم (اللجنة العليا) ومارست عملها في العاصمة باريس[٦٣] مهمتها دراسة تلك التوصيات ومناقشتها مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر وبعض من الشخصيات البارزة من اعيان الجزائر[٦٤]، أنتهى عمل اللجنة في العاشر من اذار عام ١٨٣٤ بقبول توصيات اللجنة الافريقية وهي أن شرف فرنسا ومصلحتها تقتضي الاحتفاظ بالجزائر وضمها الى اراضيها وتعيين حاكم عام يكون وكيلاً عن السلطة الملكية الفرنسية يجمع بيده السلطة المدنية والعسكرية داخل الجزائر ويشكل الى جانبه مجلس اداري لمساعدته في الحكم يتكون من القائد العام للقوات العسكرية ومديرٌ للإدارة المدنية وقاضٍ ومدير للمالية مدني وعسكري، كما تعتمد التنظيمات الفرنسية في تركيبة وتوزيع السلطات المدنية والعسكرية المعمول بها في باريس كأساس لتنظيم هيكلية نظام الحكم في الجزائر وانشاء ميزانية مالية خاصة بالجزائر وتخفيض عدد افراد الجيش الفرنسي الى واحد وعشرين الف جندي[٦٥]. وبناء على توصيات اللجنة الافريقية أصدر ملك فرنسا لويس فيليب في الثاني والعشرين من تموز عام ١٨٣٤ قراره الذي نص على " **الحاق الجزائر بفرنسا وجعلها جزءاً من أراضيها...**"[٦٦].

ويتضح أن السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت واضحة في وصايا اللجنة الافريقية، إذ ارادت دمج الجزائر بفرنسا وجعلها تابعة لها ولقوانينها، لكن بمفهومها الاستعماري المبني على اساس ضم اراض وثروات الجزائر وحرمان ابنائها من الاهالي المسلمين من التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية في وقت اعطت فيه تلك الحقوق ليهود الجزائر [٦٧]. وهو الأمر الذي يشير الى سياسة التفرقة والتمييز بين ابناء المجتمع الجزائري بهدف تقويض الوحدة الوطنية في البلاد.

اشتمل قرار الثاني والعشرين من تموز عام ١٨٣٤ على ست مواد، فقد ألغت المادة الاولى منصب القائد العام لقوات الجيش الفرنسي واستحدثت منصب الحاكم العام أسندت اليه القيادة العامة والادارة العليا للجزائر ويمارس سلطاته تحت أوامر وادارة وزارة الحربية الفرنسية، أما المادة الثانية فقد جاء فيها يكلف بالشؤون المدنية والعسكرية كلٌ من (قائد القوات البرية وقائد القوات البحرية ووكيل العدل والمتصرف العسكري ومدير المالية) وكل حسب تخصصه على ان يكونوا تحت سلطة الحاكم العام، اما المادة الثالثة فقد تقرر فيها تشكيل مجلس اداري من الاعضاء الذين تم ذكرهم في المادة الثانية لمساعدة الحاكم العام في ادارة شؤون الحكم بالجزائر، وتقرر في المادة الرابعة خضوع الجزائر في تسيير نظام حكمها لنظام (الآمريات) [٦٨] أي اصدار الأوامر من الملك الفرنسي حصراً الى حين تعديل هذا القرار، وبينت المادة الخامسة مهام الحاكم العام في المجلس الاداري اذ يقوم بأعداد القرارات التي يفرضها عليه واقع الجزائر وارسالها الى وزير الحربية الفرنسي للمصادقة عليها وفي الحالات الطارئة يمكنه مؤقتاً اصدار قرارات استثنائية نافذة دون الرجوع الى وزارة الحربية، واشارت المادة السادسة الى أن صلاحيات الحاكم العام والمجلس الاداري والادارة المدنية تحددها مراسيم خاصة تصدر لاحقاً من وزارة الحربية، أما ادارة الجيش المتمثلة بالقوات البرية والبحرية فتبقى خاضعة للقوانين الخاصة بالجيش الفرنسي دون التدخل بها[٦٩].

وبناء عليه أصدر وزير الحربية الفرنسية الجنرال نيكولاس سولت (Nicolas Soult) في السابع والعشرين من تموز عام ١٨٣٤ قرار تنصيب دروي دارلون (Droy Dralon)[٧٠] كأول حاكم عام فرنسي للجزائر[٧١]. وبذلك يمكن القول أنه بموجب قرار الثاني والعشرين من تموز ١٨٣٤ تم تشكيل حكومة فرنسية بأجهزتها الادارية المدنية والعسكرية كافة لحكم الجزائر حكماً عسكرياً مباشراً.

كان لقرار الثاني والعشرين من تموز ١٨٣٤ أثاراً وانعكاسات وخيمة على الجزائر وتكمن الخطورة بأنه نص على الحاقها بفرنسا أي أنه أصبح بمقدور الاخيرة ان تتخذ أي إجراءات بخصوص الجزائر وبحرية مطلقة، لأنها اصبحت جزءاً تابعاً لها وبموجبه دخلت الجزائر في عهد جديد، واصبحت مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحربية الفرنسية يديرها حاكم عام فرنسي يتمتع بالسلطة العسكرية والمدنية وبتفويض من الملك الفرنسي مباشرةً[٧٢]. فضلاً عن التغيير الذي حصل في السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر وبالتحديد في الجانب العسكري، إذ استأنفت الحملات العسكرية التوسعية وبقوة لاحتلال الاراضي الجزائرية التي لم تكن خاضعة لها والعمل على ايجاد حلفاء لها من القبائل الجزائرية البارزة والشخصيات المؤثرة في المجتمع الجزائري وابعاد المعارضين لسياستها بالسجن والنفي خارج الجزائر، فضلاً عن زيادة في قوة ونشاط الحركة الاستيطانية التي أصبحت من اولويات سياسة الدولة الفرنسية ومصالحها بعد الاحتلال[٧٣].

بالمقابل كان هناك رفض قاطع لأبناء الشعب الجزائري لقرار الثاني والعشرين من تموز عام ١٨٣٤ وبالتحديد رفض المقاومة الجزائرية التي تزعمها الامير عبد القادر الجزائري[٧٤]، خلال تلك المدة والذي لعب دوراً كبيراً في مقاومة سلطة الاحتلال الفرنسي للجزائر[٧٥]. استمر العمل بتطبيق القرار المذكور وخضوع الجزائر لحكم النظام العسكري حتى عام ١٨٧٠، اذ تم الغاؤه وتطبيق النظام المدني في الجزائر بعد الغاء سلطة القادة العسكريين لتدخل الجزائر في مرحلة جديدة من مراحل الاستعمار الفرنسي[٧٦].

وهكذا يمكن القول بان ذلك القرار عُدَ من اهم القرارات التي اتخذتها فرنسا بخصوص الجزائر، لأنه أصبح الحجر الاساس الذي استندت اليه فرنسا في سياستها في اصدار القوانين والقرارات بخصوص الجزائر، فضلا عن أن الآثار التي جاء بها القرار لم تقتصر على وقت صدوره بل أمتد إلى السنوات اللاحقة.

٢- قانون تنظيم القضاء في الجزائر في العاشر من شهر آب عام ١٨٣٤.

بعد ان اصدرت فرنسا قرار الثاني والعشرين من تموز عام ١٨٣٤ الذي اصبحت بموجبه الجزائر جزءاً منها اخذت السلطة الفرنسية بالعمل على ضرب أسس ومقومات المجتمع الجزائري واهمها القضاء الاسلامي الذي كان يستمد قوانينه من احكام الشريعة الاسلامية، لكنها واجهت عقبات من الصعب تجاوزها لتحقيق ذلك اهمها رفض الاهالي المسلمين الجزائريين للقوانين والاحكام الفرنسية بسبب تناقضها مع مبادئ الاسلام ، فضلاً عن إجراءاتها التي كانت طويلة ومعقدة ومكلفة، ومن أجل انجاح سياسة السلطات الفرنسية في انهاء القضاء الإسلامي وتجاوز تلك العقبات والتكيف مع الواقع الجزائري انتهجت السلطة الفرنسية سياسة التدرج في احتواء القضاء الإسلامي، واستبدالها شيئاً فشيئاً بالأجهزة القضائية الفرنسية [٧٧]. وهو الأمر الذي كان له اهمية في تقوية قبضة فرنسا في الجزائر وبناء على هذا الوضع قام الجنرال دروي دارلون الحاكم العام للجزائر وبمساعدة لجنة مختصة بالنظام القضائي بأعداد تقرير مفصل حول وضع النظام القضائي في الجزائر وارساله الى وزير الحربية الفرنسية في باريس[٧٨]، ليتم مناقشته في البرلمان الفرنسي وعلى ضوء ذلك أصدر ملك فرنسا لويس فيليب في العاشر من اب عام ١٨٣٤ قانوناً بعنوان (تنظيم القضاء في الجزائر) والذي يعد أول اجراء فعلي للتنظيم القضائي الفرنسي بالجزائر[٧٩] تكونَ من اربع وستين مادة موزعة على ستة ابواب، قضى الباب الاول بفتح المحاكم القضائية في الجزائر باسم فرنسا وتصدر كل الاحكام فيها باسم ملك فرنسا كما يتم تعيين القضاة من السلطات الفرنسية في باريس[٨٠].

اما الباب الثاني والخاص بشأن تأسيس النظام القضائي في الجزائر ويعد من اهم مواد القانون، إذ تضمن انشاء ثلاثة انظمة قضائية على النمط الفرنسي وهي المحكمة الابتدائية التي اختصت بقضايا الاحوال الشخصية والمالية والجنائية وهي بمثابة محكمة تأديبية تتألف من قاضٍ واحد

والوكيل العام لسلطة الملك الفرنسي وتفتح منها ثلاث محاكم في المدن الرئيسة الجزائر العاصمة ووهران وعنابة ، ومحكمة تجارية واحدة في مدينة الجزائر العاصمة تشكلت من رئيس المحكمة وسبعة من اعيان الجزائر يختارهم الحاكم العام لمدة سنة للقيام بمهام قضاة في القضايا التجارية، أما المحكمة العليا فقد اقتصرت مهامها على النظر في استئناف الاحكام التي تصدرها المحكمة الابتدائية والتجارية وتمثل محكمة جماعية تتألف من رئيس وثلاثة قضاة والوكيل العام وجميعهم من الفرنسيين[٨١].

وتضمن الباب الثالث الحفاظ على المحاكم الاسلامية لسكان الجزائر الاصليين على أن يتم تعيين القضاة والمفتين للمحاكم الاسلامية من ملك فرنسا او باسمه أو من الحاكم العام ويتقاضون راتباً من السلطات الفرنسية بعد ان كانوا يتقاضونه من الاوقاف الإسلامية[٨٢]. أما الباب الرابع فتضمن اختصاصات وصلاحيات كلٌ من المحاكم الفرنسية والاسلامية، إذ شملت سلطة المحاكم الفرنسية كل القضايا التي تتعلق بالمسائل المدنية والجنائية وعلى سكان الجزائر كافة وبمختلف دياناتهم وتكون احكامها غير قابلة للاستئناف[٨٣].

أما بالنسبة للمحاكم الإسلامية فتتخصص بالقضايا المدنية بين المسلمين الجزائريين على أن تكون احكامها قابلة للاستئناف في محاكم الاستئناف الفرنسية، فضلاً عن حفظ احكامها بسجلات ووثائق الاحكام القضائية[٨٤]، وتضمن الباب الخامس مجمل الإجراءات المتبعة في المحاكم الفرنسية والاسلامية، اما الباب السادس وهو الاخير فقد تكون من مادتين مهمتين، الاولى الغاء جميع القرارات والقوانين(السابقة) التي اصدرتها سلطة الادارة الفرنسية بشأن القضاء في الجزائر من يوم تنفيذ هذا القانون، والثانية تكليف الحاكم العام وبأشراف وزير الحربية الفرنسي ووزير الدولة لشؤون العدل بتنفيذ هذا القانون[٨٥].

كان الهدف الأساس من اصدار قانون العاشر من اب عام ١٨٣٤ هو تحجيم القضاء الاسلامي من خلال تجريد المحاكم الاسلامية من اختصاصها ليكون للمحاكم الفرنسية الاشراف على القضايا التي تخص المسلمين الجزائريين ومن ثم تغيير الاحكام الاسلامية إلى احكام القانون الفرنسي الوضعي للجزائر[٨٦] .

وفيما يتعلق بأهم النتائج التي ترتبت على هذا القانون فقد تمثلت بنجاح السياسة الفرنسية في مدة قصيرة من التدخل بشؤون القضاء الاسلامي، إذ أصبحت هي التي تعين القضاة في المناطق التي تسيطر عليها وهي التي تتحكم بسلطه المحاكم الاسلامية وصلاحياتها ومن ثم الهيمنة على مفاصل القضاء في الجزائر وما صاحب ذلك من ازدواجية في القضاء الاسلامي بين المحاكم الفرنسية والإسلامية [٨٧]. وبالمقابل لم يكن تطبيق هذا القانون بالأمر السهل على ابناء الشعب الجزائري

وتحديداً القضاة والمفتين، إلا أن سياسة السجن والنفي التي مارستها السلطات الفرنسية اتجاههم منعهم من مواجهتها [٨٨].

لقد استمر النظام القضائي في الجزائر خاضعاً لتطبيق القانون المذكور حتى صدور قانون السادس والعشرين من أيلول عام ١٨٤٢م المتعلق بالقضاء والذي الغي بموجبه، وسوف نتطرق الى هذا القانون خلال التسلسل الزمني للأطروحة.

واستمراراً لمواد قرار الثاني والعشرين من تموز عام ١٨٣٤، لاسيما ما يتعلق بالمادة السادسة منه التي نصت على " **أن صلاحيات الحاكم العام والمجلس الاداري تحددها قرارات خاصة تصدر من قبل وزارة الحربية لاحقاً** " [٨٩] اصدر وزير الحربية الفرنسي الجنرال نيكولاس سولت في الاول من أيلول عام ١٨٣٤ قراراً حدد فيه صلاحيات الحاكم العام ومهامهِ المتمثلة بالدفاع عن الجزائر وحمايتها من الاخطار الداخلية والخارجية مع الاشراف المباشر على القوات العسكرية واصدار الكتب السرية وضبط العلاقات مع الدول المجاورة و القبائل الجزائرية وضبط الميزانية المالية وتحديد المشاريع الكبرى للبلاد، والعمل على تهيئة مشاريع القوانين والقرارات ومناقشتها في المجلس الاداري حسب ما يتطلب الوضع في الجزائر كما يحق له اصدار القرارات في الحالات الاستثنائية دون الرجوع الى وزارة الحربية، أما ما تعلق بالمجلس الاداري وادارته المدنية فقد صدر في العشرين من تشرين الاول من العام نفسه قراراً حدد مهام وواجبات موظفي الادارة المدنية وهم المشرف الاداري، ومهمته الاشراف على اقسام الادارة المدنية باستثناء ادارة الاملاك العمومية ومدير المالية ومهمته الاساسية هي الاشراف المباشر على أمر صرف كل النفقات المالية المدنية في الجزائر ومتابعة ادارة الاقاليم والبلديات والعمليات التوسعية لسلطة الادارة الفرنسية، فضلاً عن تعيين مشرفيين إداريين احدهما في مدينة وهران والأخر في مدينة عنابة يمارسان مهامهما نيابة عن المشرف الإداري وهما تحت وصاية مدير المالية الفرنسي[٩٠].

وفي الوقت نفسه واستكمالا لألية نظام الحكم الفرنسي في الجزائر بموجب قرار الثاني والعشرين من تموز ١٨٣٤م فقد أصدر الحاكم العام دروي دارلون عدة قرارات في العام نفسه ألزم تطبيقها إدارياً في الجزائر لحسم مسالة إدارتها من الحكومة الفرنسية في الجزائر، وهي قرار الثامن عشر من تشرين الثاني الذي تضمن هيكلية المجالس البلدية[٩١] ومهامهِ، المتمثلة بكل ما يتعلق بالإدارة المدنية بالمدن الجزائرية، وقرار السادس من كانون الاول الذي أقر فيه إجراء عملية احصاء سكاني في المناطق الواقعة تحت السيطرة الفعلية لقوات الاحتلال الفرنسي وهي مدينة الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وبجاية بهدف السيطرة عليها وضبط اوضاعها الأمنية، كما صدر قرار بتاريخ الحادي والعشرين من كانون الاول ويعد من القرارات الأمنية، إذ الغي بموجبه منصب رئيس مصلحة الشرطة واستحداث منصب محافظ الشرطة [٩٢]. وهكذا يلاحظ ان فرنسا اصدرت في عام ١٨٣٤ العديد من

القرارات المهمة التي هدفت من خلالها الى تنظيم الادارة في الجزائر، لتكون على النمط الفرنسي وذلك تسهيلاً لحكمها واحكام قبضتها عليها.

٣- قرار مصادرة أملاك الوقف الجزائرية في السابع عشر من شهر ايلول عام ١٨٣٥.

شهدت الجزائر بعد اصدار تلك الحزمة من القرارات عام ١٨٣٤ حالة من التوتر وعدم الاستقرار في اوضاعها الداخلية، بسبب استئناف العمليات العسكرية للجيش الفرنسي بَاعتبارها جزءاً من الأراضي الفرنسية، وضرورة السيطرة على كامل اراضيها، لاسيما أن السيطرة الفعلية لقوات الجيش الفرنسي حتى عام ١٨٣٤ كانت تقتصر على ولاية الجزائر العاصمة وبعض المناطق القريبة منها، وعلى أثر الهزيمة الفادحة لقوات الجيش الفرنسي امام قوات الامير عبد القادر الجزائري في معركة المقطع عام ١٨٣٥[٩٣] التي كشفت ضعف وعجز الحاكم العام الفرنسي داري دارلون، أصدر الملك لويس فيليب في تموز عام ١٨٣٥ قرار عزله وتكليف الجنرال كلوزيل لحكم الجزائر للمرة الثانية[٩٤].

أن سياسة الجنرال كلوزيل في حكمه للجزائر بوصفه حاكماً عاماً تختلف عن سياسته في مدة حكمه الأولى، لاسيما فيما يتعلق بموقفه من الأسر العثمانية التي قام بمصادرة املاكها وتهجيرها، لكنه خلال مدة حكمه الثانية حاول الاعتماد على ما بقي من تلك الأسر في حكمه خاصة في مسالة مصادرة الاملاك الوقفية في الجزائر[٩٥]، وكمحاولة منه لامتصاص غضب الجزائريين واحتجاجهم، لذا أصدر في السابع عشر من ايلول عام ١٨٣٥ قراراً يخص مصادرة املاك الوقف في الجزائر، وتكون من ست مواد، كان ابرز ما تضمنته تعيين حفيظ خوجة الكاتب العثماني لأملاك الأوقاف مسؤولاً عن الأوقاف الجزائرية وبمساعدة احمد بوضربة وكيل املاك أوقاف الحرميين الشريفيين، وتم منحه كامل الحرية في استلام ايرادات املاك الأوقاف وصرف نفقاتها على ان يدون كل ذلك في سجل كشف حسابات الأوقاف باللغتين العربية والفرنسية، ويقدم الى مدير المالية الفرنسي بداية كل شهر لتسلمه والتحقق منه بالمقابل يحصل حفيظ خوجة على راتب شهري من نفقات الأوقاف يقدر بمئتي فرنك شهريا لأداء مهامه ، و كان هدف الجنرال كلوزيل من إصدار هذا القرار هو تعيين شخصية لا تكون محل اعتراض من الجزائريين وبذلك يضمن عدم معارضتهم لسياسته الخاصة بمصادرة املاك الاوقاف، فضلاً عن حيازة مدير المالية الفرنسي لأملاك الاوقاف وحرية التصرف بها، واستمر العمل بهذا القرار حتى نهاية حكم الجنرال كلوزيل للجزائر [٩٦] .

ومما يلاحظ هنا أن ذلك القرار لم يكن له تأثير واضح او ردود فعل داخل الجزائر بقدر ما كان يعبر عن سياسة الخداع والتضليل للشعب الجزائري ومحاوله لأوهامهم بأن الاوقاف مازالت تدار من الجزائريين، لكن واقع الحال كان عكس ذلك، إذ استمرت السلطات الفرنسية بالاستحواذ على الاوقاف التي شكلت مورداً مالياً مهماً استفادَ منهُ الفرنسيون في تغطية نفقاتهم الحربية في الجزائر.

٤- قرار تنظيم الجمارك في الجزائر في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٨٣٥.

يعد النظام الجمركي من أهم العوامل التي تتحكم بها الدول في ادارة التجارة الخارجية، لذا اصدرت الادارة الفرنسية في الجزائر بقيادة الحاكم العام الجنرال كلوزيل في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٨٣٥ قراراً خاصاً بالنظام الجمركي للجزائر، وعدَ اول تنظيم رسمي للعلاقات التجارية الجزائرية، وكان الهدف منه ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا [٩٧]، إذ تضمن أعفاء الصادرات الجزائرية الموجهة الى فرنسا من الرسوم الجمركية بوصفها جزءاً من اراضيها واخضاع الصادرات للدول الاخرى للنظام الجمركي المعمول به في فرنسا، فضلاً عن اغلاق كل الاسواق التجارية التي تتعامل مع الجزائر وحصرها بالأسواق الفرنسية فقط[٩٨].

لقد كانت تلك الإجراءات تصب في مصلحة الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الاولى على حساب اموال ابناء الشعب الجزائري، وجعل الاقتصاد الجزائري مرتبطاً بعجلة نظيره الفرنسي الذي عمل على سلوك كل الطرق الممكنة من أجل الاستحواذ على خيرات البلاد، وعلى الرغم من الأثار السيئة للقرار فأن السلطات الفرنسية تمكنت من تطبيقه لمدة أربع سنوات، إذ اصدرت في الحادي والعشرين من أب عام ١٨٣٩م قانوناً ألغى ذلك القرار وهو ما سيتم التطرق اليه خلال البحث بشكل واضح.

٥- قرار منح الاراضي للمستوطنين الفرنسيين والاوربيين في الجزائر في السابع والعشرون من شهر كانون الاول عام ١٨٣٦.

استمراراً لسياسة الجنرال كلوزيل الاستعمارية التي أكد فيها على الاحتلال الكامل للجزائر ورفض فكرة الاحتلال المحدود[٩٩]، والعمل بالاستحواذ على الاراضي ومصادرتها لصالح (املاك الدومين) ومنحها للمهاجرين الاوربيين والفرنسين في الجزائر دون مقابل[١٠٠]، كما اكد الجنرال كلوزيل على ان احتلال الجزائر عسكرياً لا يؤمن سيطرة فرنسا عليها فهي ارض شاسعة الأرجاء متنوعة التضاريس، ولكي يستقر الاحتلال ويثبت يجب ان تسير معها هجرة للأوربيين ليستوطنوا فيها ويكونوا قوة داعمة للجيش الفرنسي[١٠١]، لذا وجه خطاب الى المهاجرين الاوربيين شجعهم فيه على الهجرة الى الجزائر والاستيطان فيها ومما جاء في ذلك الخطاب **"لكم ان تنشأوا من المزارع ما تشاؤون ولكم ان تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك..."**[١٠٢]، وبناء على ذلك اصدر الجنرال كلوزيل في السابع والعشرين من كانون الاول عام ١٨٣٦ قراراً بمنح الاراضي الزراعية إلى المهاجرين الفرنسيين والاوربيين بالجزائر والذي يعد اول قرار رسمي ومنظم بهذا الشأن، وتضمن القرار منح كل مهاجر مساحة من الارض تقدر بأربعة هكتارات ويسمح في بعض الحالات الاستثنائية بمنح المهاجر نفسه ثلاثة اضعاف مساحة الاراضي المخصصة لهم على ان يقوم المهاجر ببناء دار للسكن فيها وزراعتها، وبعد مرور اكثر من ثلاث سنوات على اقامته في الارض والنجاح في زراعتها يمكنه الحصول على عقود ملكيتها[١٠٣] .

لم يحقق هذا القرار نجاحاً واسعاً في مجالِ استقطاب المهاجرين الى الجزائر، إذ لم يزد عددهم عن خمسة وعشرين ألف مهاجرٍ، بسبب رفض ومقاومة الشعب الجزائري للوجود الأوربي في بلادهم، وعلى الرغم من ذلك استمر العمل بهذا القرار حتى صدور قرار الاستيطان الرسمي في الجزائر عام ١٨٤١ الذي ألغى القرار أنف الذكر [١٠٤].

وعلى الرغم من اصرار إدارة السلطة الفرنسية بالجزائر على إصدار القرارات الثلاثة السابقة الذكر، فأنها تميزت بضعف تطبيقها بشكل فعلي على ارض الواقع وقصر تأثيرها وانعكاساتها وذلك بسبب انشغال الجنرال كلوزيل بحملاته العسكرية للسيطرة على بقية الارضي الجزائرية والقضاء على المقاومة فيها[١٠٥]، وأهمها الحملة العسكرية لاحتلال مدينة قسنطينة في تشرين الثاني عام ١٨٣٦ التي مازالت حتى ذلك الوقت خاضعة لحكم الباي احمد [١٠٦]، وقد بلغ عدد افراد الحملة ثمانية الالف وسبعمائة جندي فرنسي، إلا أنها انتهت بالفشل الذريع، وتكبد الجيش الفرنسي خسائر كبيرة كانت سبباً في عزل الجنرال كلوزيل وتكليف الجنرال دانريمون (Danrémont) [١٠٧] لحكم الجزائر في شباط عام ١٨٣٧، إلا أنه قتل بعد محاولته احتلال مدينة قسنطينة ليتم تكليف الجنرال فالي (Sylvain charles valée) [١٠٨] في تشرين الأول عام ١٨٣٧ لحكم الجزائر[١٠٩].

يتضح مما تقدم أن فرنسا قد عملت على تغيير التركيبة الديموغرافية للجزائر عن طريق فتح الطريق امام المهاجرين الفرنسين والأوربيين، فضلاً عن اعتمادها عليهم في استصلاح الاراضي والانخراط في شؤون ادارة الجزائر، لذا أصدرت في السنوات اللاحقة العشرات أن لم يكن المئات من القرارات والقوانين لتنظيم شؤونهم وتمكينهم من مقدرات البلاد، ومن ثم المساهمة ترسيخ الحكم الاستعماري الفرنسي في شمال افريقيا عموماً وفي الجزائر على وجه الخصوص.

٦- قانون تنظيم النظام المالي في الجزائر في الحادي والعشرون من شهر آب عام ١٨٣٩[١١٠]

على أثر استمرار الحملات العسكرية للجيش الفرنسي للسيطرة على الاراضي الجزائرية وسلب ونهب ثرواتها الاقتصادية لصالح فرنسا وما رافق ذلك من زيادة نفقات الاحتلال خلال تلك المدة، فضلاً عن حاجة فرنسا الى الاموال لدعم المستوطنين الاوربيين في الجزائر، وبناء على تقرير للحاكم العام الجنرال فالي للحكومة الفرنسية في باريس بشان الاوضاع الاقتصادية والمالية للجزائر، والذي نوقش في مجلس النواب الفرنسي اصدر لويس فيليب ملك فرنسا في الحادي والعشرين من اب عام ١٨٣٩ قانوناً بعنوان تنظيم النظام المالي للجزائر، تألف من مائة وثمانية وستين مادة مقسمة على عشرة فصول جاء في مجمل مضمونها كل ما يتعلق بالنظام المالي للجزائر من الايرادات المالية وتعدد طرق استحصالها والنفقات وألية صرفها وتوزيعها وكذلك ما يخص ميزانية خزينة الدولة وادارتها [١١١]، فضلاً عما جاء في الفصل الثامن من هذا القرار والخاص بتقسيم الاملاك في الجزائر إلى ثلاثة اقسام الاول املاك الدولة الفرنسية (الدومين) وضم كل الاملاك العمومية من اراضٍ

زراعية ومبانٍ وعقارات وطرق وجسور وغيرها والقسم الثاني املاك المستعمرة وتسمى ايضاً املاك (الكولونيالي) ويقصد بها كل الاملاك الجزائرية الواقعة تحت سلطة الحاكم العام للجزائر والمجلس الاداري وقد ضمت املاك الاوقاف إلى قسم الاملاك المستعمرة وذلك لتكون تحت السلطة المباشرة للحاكم العام وحرية التصرف بها، والقسم الثالث هي الاملاك المحتجزة وذلك بسبب هجرة اصحابها من الأسر العثمانية او اراضي القبائل المعادية لفرنسا والداعمة للمقاومة او ممن لا يملك سندات اثبات الملكية [١١٢] .

كان الهدف من هذا القرار هو السيطرة ولاستحواذ على كل مقدرات الجزائر وثرواتها الاقتصادية وجعلها تابعة للنظام المالي الفرنسي وما لذلك من اثار وانعكاسات سلبية على الحالة الاقتصادية للجزائريين جراء الاستحواذ على اموالهم، فضلاً عن الآثار الاجتماعية بسبب ضم املاك الاوقاف الى قسم الاملاك المستعمرة وحرمان ابناء الشعب من ايراداتها، كما لم يكن لهذا القرار ردود فعل بسبب الصراع العسكري بين المقاومة وسلطة الاحتلال، استمر العمل بهذا القرار حتى نهاية حكم الملكية الفرنسية في باريس عام ١٨٤٨ [١١٣].

وهكذا يتضح ان السلطات الفرنسية في الجزائر قد عملت بشكل تدريجي على اخضاع الجزائر لحكومة باريس وتحويلها الى مزرعة لفرنسا وسوقاً لتصريف الفائض من منتجاتها ونقطة وثوب على بقية الولايات العثمانية في شمال افريقيا.

الخاتمة

١. اتّضح من تحليل القوانين والقرارات الفرنسية التي صدرت منذ بداية الاحتلال أن فرنسا كانت قد اعتمدت، إلى جانب القوة العسكرية، على التشريع كوسيلة ممنهجة لإحكام قبضتها على الجزائر، فمنذ اللحظة الأولى، لم تكن العملية الاستعمارية مقتصرة على الجانب العسكري فحسب، بل جاءت مصحوبة بإجراءات تشريعية وإدارية هدفت إلى إعادة تشكيل البنية الإدارية و القانونية والاجتماعية بما يخدم المشروع الاستيطاني، وقد ساهمت تلك التشريعات في إضعاف المؤسسات المحلية وتفكيك الأطر التقليدية للمقاومة، وهو ما عكس الطابع المركب للاحتلال الفرنسي الذي سعى إلى تفكيك البنية السياسية والاجتماعية للجزائر لصالح نموذج استعماري جديد.

٢. شكّل قرار إلحاق الجزائر رسمياً بالأراضي الفرنسية عام (١٨٣٤) نقطة تحول في السياسة الاستعمارية الفرنسية، إذ لم تعد الجزائر تُدار كأرض محتلة، بل أصبحت تُعد جزءاً من التراب الفرنسي، مما أضفى على الاحتلال بعداً قانونياً سمح بتطبيق التشريعات الفرنسية بشكل كامل، وقد هدف ذلك القرار إلى محو الهوية الجزائرية او اضعافها، وفرض مرجعية استعمارية لم تعترف بالسيادة المحلية ولا بالخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

٣. وتبيّن من قرارات مصادرة الأوقاف والقوانين القضائية أن السلطة الاستعمارية استهدفت بشكل مباشر مصادر التمويل الديني الذي كان يُعدّ دعامة لاستقلالية المجتمع، كما أضعفت دور المؤسسات الدينية، وقلّص سلطات العلماء والقضاة، مما أدى إلى فقدان السكان أدوات التنظيم الذاتي، وخضوعهم لقضاء استعماري لم يراعِ الأعراف والتقاليد الإسلامية.

٤. كما أشارت القوانين المتعلقة بتوزيع الأراضي وتنظيم الملكية العقارية إلى أن فرنسا كانت قد سعت إلى خلق واقع ديموغرافي واقتصادي جديد يخدم مصالح الاستيطان الأوروبي، إذ صُمّمت تلك القوانين لتأمين قاعدة اجتماعية موالية من الأوروبيين على حساب السكان الأصليين "الأهالي الجزائريين" الذين جُردوا من أراضيهم تحت غطاء قانوني، وقد كرّست تلك التشريعات نمطاً استيطانياً إحلالياً استهدف إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بصورة جذرية.

٥. أسهمت التشريعات الخاصة بتنظيم الضرائب وإعادة تشكيل الإدارة في تعزيز السيطرة المركزية الفرنسية، إذ حولت الإدارة المحلية إلى أدوات خاضعة بالكامل للسلطة الاستعمارية، وأُثقل كاهل السكان بأنظمة ضريبية مجحفة هدفت إلى تمويل الوجود الفرنسي من موارد الجزائر، مما زاد من معاناة السكان وعمّق الفجوة بينهم وبين السلطات الاستعمارية، وهكذا أن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن مجرد غزو عسكري، بل مشروعاً استعمارياً متكاملاً اتّسم بأبعاد قانونية وإدارية واضحة، استخدمت خلاله فرنسا منظومة تشريعية دقيقة لفرض هيمنتها خدمة لأهدافها الاستيطانية وإضعافاً للهوية الوطنية الجزائرية.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الهوامش

(١) في ٣٠ من نيسان عام ١٨٢٧م جاء القنصل الفرنسي بيادر دوفال (Bayader Doval) الى قصر الداي حسين واثناء اللقاء طلب الداي من القنصل دفع الديون الفرنسية للجزائر والمقدرة (٢٤) مليون فرنك فرنسي، جراء مساعدة الجزائر لفرنسا عندما اعلنت الدول الاوربية الحصار عليها ابان الثورة الفرنسية، لكن القنصل رد بطريقة غير لائقة مما دفع الداي الى طرده وضربه بمروحة كانت بيده، الامر الذي دفع الملك الفرنسي لويس شارل العاشر لاستغلال تلك القضية واعلان الحرب على الجزائر. للمزيد ينظر: مسعود مجاهد، كيف دخل الفرنسيون الجزائر، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٢، ص٢٨.

(٢) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية ١٩٦٢، ط١، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، ١٩٩٧، ص ٨١-٩٠.

(٣) بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي ١٨٣٠- ١٨٣٨، ط٣، دار النفائس، بيروت،١٩٨٦، ص١٨٢.

(٤) لويس أغست فكتور دي شاز (Louis Auguste Victor de Chaz)، (١٧٧٣- ١٨٤٦)، قائد عسكري فرنسي والملقب بـ (دي بورمون)، ولد في مقاطعة فيرني الفرنسية، وفي٢٣ ايار١٨٢٥ عين وزير للحربية من قبل الملك الفرنسي شارل العاشر، ثم اختاره الملك لقيادة الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر عام ١٨٣٠، عزل بعد أقل من شهر من احتلاله مدينة الجزائر(العاصمة)، لحدوث انقلاب في فرنسا، أطاح بعرش شارل العاشر، وجاء بالملك لويس فيليب في تموز ١٨٣٠م، للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج٤، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٣.

(٥) هو حسين بن الحسن، (١٧٧٣- ١٨٣٨) اخر دايات الجزائر، ولد في مدينة أزمير التركية، كان ابوه ضابط في سلاح المدفعية مما دفعه للالتحاق بالجيش العثماني للعمل في سلاح المدفعية، عرفه بميوله الدينية فكان على قدر كبير من الثقافة الدينية كحفظه للقرآن الكريم والتزامه بأحكام الشريعة الاسلامية. تولى عام ١٨٨١م حكم الجزائر بناءً على وصية الحاكم السابق للجزائر عمر باشا، ليحصل على موافقة السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩م) رسمياً بتعينه حاكم على الجزائر، استمر في حكمه حتى احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠م، للمزيد ينظر: فتحية صحراوي، الجزائر في عهد الداي حسين (١٨٨١-١٨٣٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠١١.

(٦) ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (١٨٣٠-١٩٠٠م)، ج١، ط٤، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٧- ٢٨.

(٧) لابد ان نوضح رد فعل الدولة العثمانية ازاء الاحتلال الفرنسي للجزائر، التي كانت لها السيادة الاسمية على الاخيرة، إذا لم يكن لها أي رد فعل بل اكتفت (بالتنديد) بالاحتلال وذلك بسبب الاوضاع المضطربة التي كانت تعلني منها الدولة العثمانية، لكنها في عام ١٨٤٧م اعترفت بالاحتلال الفرنسي للجزائر بشكل رسمي، للمزيد ينظر: ياسين يلماز، العلاقات التركية الجزائرية من الاحتلال الفرنسي الى ثورة التحرير ١٨٣٠-١٩٦٢، مجلة معارف، العدد١٧، ٢٠١٤.

(٨) عقيل لطف الله نمير، تاريخ الجزائر الحديث، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٨، ص٣٢٠- ٣٢١. وللمزيد من التفاصيل عن بنود المعاهدة، ينظر: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ١٨٣٠-١٩٠٠، ط١، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،١٩٨٤، ص ٦٩- ٧٠.

(٩) على الرغم من تشدق فرنسا بالمبادئ الديمقراطية، وتبنيها شعارات "الحرية والاخاء والمساواة" منذ انطلاق ثورتها في الرابع عشر من تموز عام ١٧٨٩، إلا انها أتبعت سياسة استبدادية في المستعمرات التابعة لها في شمال افريقيا، إذ نفذت السلطات الاستعمارية الفرنسية خلال مدة احتلالها للجزائر مخططاً اجرامياً لإبادة الجزائريين باستخدام كل الأدوات المتاحة لهم، ولم تستثنِ في سياستها القمعية والعقابية أي أحد، وذلك بهدف احكام سيطرتها على البلاد. للمزيد من التفصيلات ينظر: ناظم رشم معتوق وهاني عبيد زباري، فصول في تاريخ العرب السياسي الحديث والمعاصر، ط١، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٣، ص٣-٥؛ فهد عباس سلمان وأسماء عبد الكريم أحمد، جرائم الإبادة الجماعية في سياسات فرنسا الاستعمارية حيال الشعب الجزائري ١٩٤٥-١٩٦٢، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإنسانية، مجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠١٧، ص١٠٨-١٢٠.

(١٠) لابد من توضيح الفرق بين القرار والقانون، القرار هو ما يصدر عن القيادة السياسية من أوامر او أحكام، اما القانون فهو مجموعة قواعد عامة ثابتة، يتبعها الناس في علاقاتهم وحياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في

مختلف مناحي الحياة وتنظم هذه القواعد شؤون حياتهم اليومية، وهذه القواعد والأسس تصدرها الدولة صاحبة السيادة والسلطة في المجلس التشريعي، ينظر: وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار اسامة للنشر، الاردن- عمان، ٢٠١٠، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(١١) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة ما قبل التاريخ الى ١٩٠٢، ج٢، دار المعرفة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٢١٨.

(١٢) شهيد عبد الرضا عبد علي العتابي، انعكاس الاستيطان الفرنسي على ملكية الأراضي في الجزائر (١٨٣٠-١٩١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٩، ص٣٤؛ جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من اراضيهم ١٨٣٠-١٩٦٢، ترجمة قندوز عباد فوزية، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر ١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٢. لابد ان نشير بان معظم القرارات والقوانين الفرنسية في الجزائر سميت بأسماء تواريخ اصدارها والبعض منها حملت اسم من اصدرها او الحدث الذي صدر من اجله ذلك القرار او القانون.

(١٣) برتران كلوزيل (١٧٧٢ - ١٨٤٢): ضابط عسكري فرنسي، ولد بمدينة ميريبوا بفرنسا ، تخرج من المدرسة العسكرية برتبة ملازم عام ١٧٩١م، وحصل عام ١٨٠٧م على رتبة جنرال في الجيش الفرنسي كان من انصار نابليون بونابرت و شارك في العديد من معارك الجيش الفرنسي واهمها معركة واترلوا ١٨١٥م الذي هزم فيها لكنه رفض رفع رايه الاستلام وهرب على اثرها الى امريكا بعد ان حكم عليه بالإعدام، ليعود الى فرنسا بعد صدور حكم العفو عنه عام ١٨٢٠م و في عام ١٨٢٧م انتخب نائباً في البرلمان الفرنسي، تولى قيادة الجيش الفرنسي بالجزائر مرتين الأولى بعد عزل الجنرال دي برمون وتعينه مكانه للمدة (١٢اب١٨٣٠-٢١ اذار ١٨٣١م) والمرة الثانية للمدة (٨ تموز ١٨٣٥- ١٢ شباط ١٨٣٧م) وهذه المرة عين كحاكم عام في الجزائر، عزل عام ١٨٣٧م بعد فشله في احتلال مدينة قسنطينة، وتوفي عام ١٨٤٢، للمزيد من التفصيلات ينظر:

Narcisse Faucon, Le livre d'or de l'Algérie: histoire politique, militaire, administrative, événements et faits principaux, biographie des hommes ayant marqué dans l'armée, les sciences, les lettres, etc., de 1830 à 1889 , Vol.1 , Paris , 1889 , pp.157-158 .

(١٤) شهيد عبد الرضا عبد علي العتابي، المصدر السابق، ص٣٤؛ جيلالي صاري، المصدر السابق، ص١٢. لابد ان نشير بان معظم القرارات والقوانين الفرنسية في الجزائر سميت بأسماء تواريخ اصدارها والبعض منها حملت اسم من اصدرها او الحدث الذي صدر من اجله ذلك القرار او القانون.

(١٥) الدومين: كلمة مشتقة في الأصل من الكلمة اللاتينية (duminus) وتعني السيد او المالك، ويطلق لفظ املاك الدومين على ممتلكات الدولة العامة والخاصة، و منذ بداية الغزو الفرنسي للجزائر شكلت سلطة جيش الاحتلال لجنتين لإدارة املاك الدومين في الجزائر الاولى شكلها قائد الجيش الفرنسي الجنرال ديبرمون في ٦ تموز ١٨٣٠م برئاسة الجنرال تولوزي(Toulouse) وباسم لجنة الحكومة وضمت بعض من اعيان ووجهاء الجزائر وتعد النواة الاولى للإدارة الفرنسية في الجزائر، واللجنة الثانية تشكلت بقرار صادر من قائد الجيش الفرنسي الجنرال كلوزيل في ١ ايلول ١٨٣٠ وبرئاسة جيراردين (Gérardin) مترجم الحملة الفرنسية على الجزائر وعرفت باسم لجنة ادارة الدومين والمداخيل العمومية، للمزيد من التفصيلات ينظر: عزوز عائشة، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (٣)، ٢٠٢٠، ص ٤٤؛ محمد الأمين بن يوسف، ملكية

الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر ١٨٣٠-١٨٧٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، ٢٠١٤، ص ٦٩-٧٠.

(١٦) الازرق مغنية، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي، ترجمة سيمر كرم، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٥٣.

(١٧) عطابي جمال وإبراهيم الونسي، موقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية اتجاه مصادرة الاوقاف، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠١٠، ص ٥٨١.

(١٨) هشام مزوحي وصالح حمير، الإجراءات الاستعمارية الفرنسية اتجاه اوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) في الجزائر ١٨٣٠-١٨٤٤م، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ٣٣، العدد ٣، ٢٠٢٢، ص ٣١٢.

(19) Achille Fillias , Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie 1830-1860 , Paris , 1860 , P.96 .

(٢٠) عبد القادر طويلب، السياسة الفرنسية تجاه الاوقاف في الجزائر بعد الاحتلال ١٨٣٠م قراءة في النصوص القانونية والمراسيم، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، المجلد٦، العدد١، ٢٠٢٣، ص٢٥٥.

(٢١) بن زينب أمينة، التشريعات الاستعمارية الخاصة بالدين الاسلامي في الجزائر ١٨٣٠-١٩٥٤م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي (معسكر)، ٢٠٢١، ص ٣٢.

(22) Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1er octobre 1834 , Algeria , pp.12-13 .

(٢٣) شهدت فرنسا في الثلاثين من تموز عام ١٨٣٠ انقلاب اطاح بعرش الملك الفرنسي شارل العاشر وتنصيب لويس فيليب ملكا على فرنسا، ينظر: عمر عبد العزيز، أوروبًا (١٨١٥- ١٩١٩م)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٢م، ص١٠٨-١١١.

(٢٤) محمد بن محمود بن محمد بن الحسين (١٧٧٥-١٨٥١م): عرف باسم بابن العنابي، عالم دين وفقيه اسلامي ولد في الجزائر ويرجع نسبة الى احد الأسر الجزائرية العريقة شغل عدة مناصب دينية ومنها قاضي مدينة الجزائر، كما شغل منصب مفتي مدينة الجزائر عند بداية الاحتلال عرف بمواقفه الرافضة لسياسة الجنرال كلوزيل بالاستيلاء على املاك الاوقاف الدينية في مدينة الجزائر تعرض على اثرها الى السجن، ثم نفي عام ١٨٣١م الى مصر ليبقى فيها حتى وفاته، للمزيد ينظر: ابو القاسم سعد الله، رائد التجديد الاسلامي محمد بن العنابي، ط٢، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، ١٩٩٠.

(٢٥) عبد القادر طويلب، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(٢٦) ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج١، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧٥.

(٢٧) رواحنة عبد الحكيم، السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية ١٨٣٠-١٩٠٠، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مجلد٥، العدد ١، ٢٠٢١، ص ١٩٠.

(28) Albert Devoulx , Les édifices religieux de l'ancien Alger , Alger , 1870 , p.44.

(29) Ibid , p.44.

(٣٠) مراد سعودي، الاستراتيجية العسكرية للقادة الفرنسيين في الجزائر (١٨٣٠-١٨٧٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للأساتذة (بوزريعة)، ٢٠١٧، ص ٤٤ ؛

Achille Fillias, Op. Cit., P. 104-105 .

(٣١) ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (١٨٣٠-١٩٠٠)، ج١، ص ٧٦.

(٣٢) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠-١٨٧١، ص ٢٣.

(٣٣) مسعود هلالي، الأوقاف الجزائرية خلال العهد الاستعماري (١٨٣٠-١٨٧٣) التشريعات والانعكاسات، مجلة أفاق للعلوم، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠٢١، ص٨١.

(٣٤) خديجة بقطاش، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٣٥) ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (١٨٣٠-١٩٠٠)، ج١، ص٧٦؛ مسعود هلالي، المصدر السابق، ص٨٣.

(٣٦) مسعود هلالي، المصدر السابق، ص٨٦.

(٣٧) خديجة بقطاش، المصدر السابق، ص٢٣- ص ٢٧.

(٣٨) لابد من ذكر المستوى التعليمي والثقافي للجزائريين قبل الاحتلال الفرنسي حيث كان اغلبهم يعرفون القراءة والكتابة والحساب لاسيما وان في مدينة الجزائر العاصمة وحدها (١٠٠) مدرسة عمومية وخاصة وفي كل مدرسة من (١٠-١٥) تلميذاً من الذكور والاناث فضلاً عن باقي المدن الجزائرية، ينظر: مسعود هلالي، المصدر السابق، ص٨٩.

(٣٩) عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام ١٨٤٧٠١٩١٨، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٥-٢٦.

(٤٠) الطيب مجروني وعبد القادر نايلي، السياسة الفرنسية تجاه الوقف الاسلامي في الجزائر (١٨٣٠-١٩٠٧)، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد١١، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٤٤.

(٤١) ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر اواخر العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي، مجلة الاصالة، العدد ٨٩-٩٠، ١٩٨١، ص ٩٨.

(٤٢) خديجة بقطاش، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٤٣) عطابي جمال وإبراهيم الونسي، المصدر السابق، ص ٥٨٨.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٨٨.

(٤٥) حمدان بن عثمان خوجة (١٧٧٣-١٨٤٥): كاتب سياسي ومن رواد الحركة الوطنية الجزائرية، ولد في مدينة الجزائر، اكمل دراسته الابتدائية في بلدته، ثم درس القانون اذ اصبح استاذ في الحقوق المدنية والقوانين الاسلامية، وفي عام ١٨٢٠م زار فرنسا وتعلم اللغة الفرنسية، فضلاً عن اتقانه للغة التركية، وبعد احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠م تزعم اول حزب وطني سياسي عرف باسم حزب لجنة المغاربة او حزب المقاومة، قارع الاستعمار الفرنسي فنفاه الفرنسيون خارج الجزائر، وبعد اقامه مدة قصيرة في فرنسا (١٨٣٣- ١٨٣٦) عاد الى الجزائر واستقر بقسنطينة حيث عمل في مجال الترجمة والتأليف كما تراس تحرير جريدة تقويم وقائع، له العديد من المؤلفات اهمها، المرأة، اتحاف المنصفين والادباء في الاحتراس عن الوباء، حكمة العارف، ستار الاتحاف، ينظر: عبد المجيد بن عدة، رائد المقاومة السياسية الحديثة في الجزائر السيد حمدان خوجة (١٧٧٣-١٨٤٥)، مجلة حوليات التاريخ والجغرافية، مج٢، العدد٣، ٢٠٠٧.

(٤٦) جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر ١٨٣٠-١٩١٤، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٤٩.

(٤٧) بيير برتزان (١٧٧٥-١٨٤٧): ضابط عسكري فرنسي، ولد في مدينة فاندرج، ويعد من ضباط الجيش الفرنسي البارزين شارك في معركة واترلوا ١٨١٥، شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر عام ١٨٣٠ وكان قائداً للكتيبة الاولى، تولى حكم الجزائر بعد عزل الجنرال كلوزيل لكن لمدة قصيرة امتدت (٢١اذار- ٦ كانون الاول ١٨٣١)، ينظر: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن ١٩، شخصيات - اماكن- احداث- معارك، ط١، الفا للنشر والوثائق، الاردن، ٢٠٢٠، ص ٥٤.

(48) Achille Fillias , Op. Cit., P. 115

(٤٩) الطيب مجروني وعبد القادر نايلي، المصدر السابق ص ١٤٤-١٤٥.

(٥٠) استحدث منصب الوكيل المدني في الجزائر في عهد قائد الجيش الفرنسي بالجزائر الجنرال كلوزيل، ويعد البارون بيشون اول وكيل مدني في الجزائر كلف بالمهام المالية والمدنية والقضائية ويكون ارتباطه مباشرة برئيس الوزراء الفرنسي وليس بوزير الحربية او قائد الجيش الفرنسي بالجزائر مما ادخله في كثير من الخلافات معهم. ينظر:

Victor Piquet, La colonisation francaise dans lAfrique du Nord: Algérie, Tunisie, Maroc, Paris, 1914, p.76.

(٥١) خديجة بقطاش، المصدر السابق، ص ٢٨؛ الطيب مجروني وعبد القادر نايلي، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٥٢) محمد العيد مسعي احمد، مسألة الاوقاف في السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠-١٨٧٠، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمد لخضر (الوادي)، ٢٠١٧، ص ٣٣-٣٤.

(٥٣) الطيب مجروني وعبد القادر نايلي، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٥٤) الجيلالي صاري، المصدر السابق، ص١٣.

(٥٥) لابد ان نوضح التسلسل الزمني لحكام الجزائر الفرنسيين الذين جاءو بعد الجنرال بيجو وهم: الجنرال لويس جوشوا دو لاموريسيير (Louis Josué de Lamoricière) بصفة حاكم عام مؤقت للمدة (٢٩ حزيران -٦ تموز ١٨٤٧)، ثم خلفه وبصفه مؤقتة ايضاً لحكم الجزائر الجنرال مارى الفونس بيدايو (Marie Alphonse Bedeau) للمدة (٦ تموز- ١١ أيلول ١٨٤٧)، ثم جاء بعده الجنرال هنري دورليانز دوق أومال (Henri d'Orléans, duc d'Aumale)، وهو الابن الرابع للملك لويس فيليب ملك فرنسا ، حكم الجزائر للمدة من ٢٧ أيلول ١٨٤٧ حتى عزل اثر اندلاع ثورة شباط ١٨٤٨ في باريس التي انهت الملكية الفرنسية واعلنت الجمهورية الفرنسية الثانية .

(٥٦) مراد مسعودي، المصدر السابق، ص ٤٦.

(٥٧) تم مناقشة مسالة بقاء الجيش الفرنسي في الجزائر او الجلاء منها في اول جلسة لمجلس النواب الفرنسي بعد احتلال الجزائر وذلك بتاريخ الخامس عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٨٣٠، وفيها انقسم اعضاء المجلس الى ثلاث اتجاهات، الاول اكد على البقاء الفرنسي في الجزائر وعدم اتخاذ اي قرار في الوقت الراهن وترقب تطور الاحداث الاقليمية والدولية ودعم هذا الاتجاه من قبل الحكومة الفرنسية في باريس والاتجاه الثاني الذي طرحه الجنرال كلوزيل الذي اكد على البقاء وبشكل دائمي في الجزائر واستغلالها اقتصادياً، والاتجاه الثالث مثل الاتجاه الرافض للاحتلال داعياً لجلاء القوات الفرنسية من الجزائر لأن بقائها في الجزائر يكلف خزينة فرنسا تكاليف باهضه ، فضلاً عن جزء كبير من جيشها، للمزيد من التفصيلات ينظر:

Charles André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871 (Ed., P.U.F, 1ère éd., Paris : 1964), T.1, pp. 72-78.

(٥٨) ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط٣، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢، ص ٩٧.

(٥٩) ابو القاسم سعد الله، اراء وابحاث في تاريخ الجزائر، ج٢، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٩١.

(٦٠) للمزيد من التفصيلات عن اهم العرائض التي ارسلها عدد من أعيان مدينة الجزائر الى المسؤولين الفرنسيين من اعضاء مجلس النواب الفرنسي، ينظر: جمال قنان، المصدر السابق، ص ٤٦.

(٦١) لويس فيليب (١٧٧٣-١٨٥٥): ولد في باريس، وهو دوق اورليان على الرغم انه ينتمي الى اسرة أرستقراطية، الا انه انضم الى الثورة الفرنسية برتبة ضابط عام ١٧٨٩ وابلى فيها بلاء حسناً وترقى الى رتبة جنرال في الجيش الفرنسي عام ١٧٩٢ الا انه هرب خارج فرنسا على اثر احداث ما بعد الثورة، عاد بعد احداث ثورة١٨٣٠ وبقرار من قبل البرلمان الفرنسي في السابع من آب عام ١٨٣٠ عين ملكاً على فرنسا بعد عزل الملك شارل العاشر ، عزل عن عرش فرنسا بعد ثورة ١٨٤٨ ونفي الى انكلترا بقي فيها حتى وفاته، للمزيد من التفصيلات ينظر:
https://www.britannica.com/search?query=Louis-Philippe.

(٦٢) شكلت هذه اللجنة برئاسة الجنرال بوني (Bonnie) عضو اللجنة التشريعية في مجلس النواب الفرنسي وثمانية اعضاء من الشخصيات الفرنسية البارزة، كلفت بأعداد تقرير مفصل عن الاوضاع العامة في الجزائر واقتراح الحلول حول مسألة الوجود الفرنسي في الجزائر بقيت اللجنة داخل الجزائر للمدة (١٢ايلول – ١٩ تشرين الثاني ١٨٣٣) زارت خلالها العديد من المدن الجزائرية ومنها الجزائر العاصمة ومدينة وهران وعنابة وبجاية وعقدت خلالها لقاءت مع عدة شخصيات بصفتهم ممثلين عن سكان الاهالي الجزائريين والمستوطنين الأوربيين ويهود الجزائر، عادت الى باريس بعد الانتهاء من عملها لتسلم الحكومة الفرنسية في الثاني عشر من كانون الأول عام ١٨٣٣ تقريرها النهائي، للمزيد من التفصيلات عن اللجنة الافريقية وتقريرها، ينظر: مختاري الطيب، اللجنة الافريقية ١٨٣٣-١٨٣٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر (٢)، ٢٠٠٩.

(٦٣) تشكلت هذه اللجنة برئاسة الدوق ديكازيس (Decazis) أحد أبرز اعضاء مجلس النواب الفرنسي وضمت اعضاء اوسع من اللجنة الافريقية اذ بلغ عددها (١١) عضواً (٨) من مجلس النواب و(٣) من كبار الضباط العسكريين الفرنسيين، ينظر:

Arsène Berteuil, L'Algérie française: histoire, moeurs, coutumes, industrie, agriculture, Vol.1, 1856, P.317; Procès-verbaux et rapports de la Commission d'Afrique instituée par ordonnance du Roi du 12 décembre 1833, Paris, 1834, p.10.

(٦٤) استدعي من قبل اللجنة العليا في باريس كل من الاعيان حمدان بن عثمان خوجة واحمد بوضربة وذلك خلال جلستها (١٤) المنعقدة في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ١٨٣٤ بناء على مذكرة سلماها الى اللجنة الافريقية خلال فترة تواجدها في الجزائر تطرقا فيها الى تردي الاوضاع العامة في الجزائر واسباب رفض الوجود

الفرنسي من الجزائريين، للمزيد ينظر: عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي من ١٨١٦-١٨٧١، ط١، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٢، ص ١٨٢؛ جمال قنان، المصدر السابق ص ٦٠.

(٦٥) رميساء فيصلي وزهرة عمار، التنظيم الاداري الفرنسي في الجزائر ١٨٣٠-١٨٧٠، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، ٢٠٢٢، ص٢٣-٢٤؛ للمزيد من التفصيلات عن هذه التوصيات، ينظر: مختاري الطيب، اللجنة الافريقية ١٨٣٣-١٨٣٤، ص ١٠٩-١١٠.

(٦٦) شهيد عبد الرضا عبد علي العتابي، المصدر السابق، ص ٣٦؛ مراد سعودي، المصدر السابق، ص٥٥.

(٦٧) أصدرت فرنسا بموجب هذه السياسة الاستعمارية العنصرية عدة قانونين في هذا الجانب منها قانون خاص بيهود الجزائر عرف باسم قانون كريميو عام ١٨٧٠ الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر، وقانون خاص بمسلمي الجزائر حمل اسم قانون الاهالي (الانديجينيا) عام ١٨٨١.

(٦٨) استند نظام (الأمريات) على قانون الرابع والعشرين من نيسان عام ١٨٣٣ الخاص بالمستعمرات الفرنسية في شمال افريقيا وتحديداً في مادته (٦٤) من الجانب التشريعي الذي اعطى ملك فرنسا حق اصدار الأوامر دون تدخل البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ، ينظر: مختاري الطيب، الحكومة العامة وسياسة الحكام العامون الفرنسيون في الجزائر ١٨٣٠-١٩٠٠، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٢٨٣.

(69) Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854 , Alger , 1856 ,p.52.

(٧٠) جون باتيست دروي دارلون (١٧٦٥-١٨٤٤): ضابط عسكري فرنسي، ولد في مدينة باريس التحق بالخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي في وقت مبكر وفي عام ١٨٣٠ ترقى الى مرتبة مارشال في الجيش الفرنسي، كان أحد اعضاء اللجنة الافريقية التي ارسلت للجزائر ١٨٣٣-١٨٣٤، ويعد اول حاكم عام فرنسي للجزائر عين بموجب قرار الثاني والعشرين من تموز عام ١٨٣٤ استمر في حكم الجزائر حتى تموز ١٨٣٥، للمزيد ينظر:

Narcisse Faucon, Op. Cit., p. 537.

(71) Arsène Berteuil, L'Algérie française: histoire, moeurs, coutumes, industrie, agriculture, Vol.1, 1856., p. 314.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(٧٢) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٧٣) مختاري الطيب، اللجنة الافريقية، ص١٢١- ١٢٥.

(٧٤) عبد القادر بن الشيخ محي الدين الجزائري (١٨٠٨-١٨٨٣): قائد سياسي جزائري، ولد بمدينة وهران، من اسرة متوسطة الحال، تنتسب الى (الأدارسة) اللذين كانوا حكام لمناطق المغرب العربي والاندلس، والده كان احد شيوخ الطريقة القادرية الصوفية ويتمتع بمكانه محترمه، نشأ الأمير عبد القادر نشأة دينية علمية، تتلمذ على يد والده وكبار علماء عصره، إذ درس الفقه والقرآن الكريم، والأدب، فكان من كبار الشعراء والأدباء في عصره، سافر إلى الحج عام ١٨٢٥، وزار تونس ومصر والعراق والشام، عاد إلى الجزائر عام ١٨٢٨، وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر قاد حركة المقاومة الجزائرية من عام ١٨٣٢ حتى استسلامه عام ١٨٤٧ لقاء وعد فرنسي بخروجه الى المنفى بالإسكندرية او عكا، غير ان حكومة باريس لم تلتزم بهذا الوعد بل نقلته الى فرنسا و بقي محتجزاً من عام ١٨٤٧ حتى اطلاق سراحهِ من قبل نابليون الثالث بعد تسلمه الحكم عام ١٨٥٢، عاد بعدها الى اسطنبول ثم انتقل الى مدينة دمشق التي استقر فيها حتى وفاته، حيث دُفن فيها ثم نقل رفاته الى الجزائر عام ١٩٦٦ في جنازة عسكرية كبيرة على راسها رئيس الجزائر هواري بومدين ليدفن في مربع الشهداء بمقبرة العالية بالعاصمة الجزائر،

للمزيد من التفصيلات ينظر: يحيى بو عزيز، بطل الكفاح الأمير عبد القادر الجزائري، ط١، المكتبة الشرقية، الجزائر، ١٩٥٧.

(٧٥) أخذت المقاومة الجزائرية شكلها الرسمي بعد تولي الامير عبد القادر الجزائري قيادتها على أثر مبايعته من قبل زعماء القبائل والعلماء والاعيان بالسمع والطاعة لحمل لواء الجهاد ضد فرنسا في الرابع من شباط عام ١٨٣٣، استطاع ان يحقق انتصارات عسكرية على قوات الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال ديمشال (Dimchal) عقد على اثرها معاهدة بين الطرفين سميت بمعاهدة ديمشال في السادس والعشرين من شباط عام ١٨٣٤ كانت بنودها لصالح الامير عبد القادر الجزائري، اذ اعترفت فرنسا باستقلال حكومة الامير عبد القادر وسلطته على مناطق الغرب الجزائري بالمقابل اعترف الامير بسلطة فرنسا على المناطق المسيطرة عليها، وعلى اثر قوة ونفوذ حكومة الامير عبد القادر تجددت المقاومة في عهد حكم الجنرال كلوزيل في مدة حكمه الثانية للجزائر عام ١٨٣٥ لتنتهي بعقد اتفاقية صلح تافنا في الثلاثين من أيار عام ١٨٣٧ اوقفت القتال، وعلى اثر تطور الاحداث وتولي الجنرال بيجو حكم الجزائر للمدة (١٨٤١-١٨٤٨) الذي اتخذ سياسة حرب الابادة الشاملة ضد المقاومة انتهت باستسلام الامير عبد القادر ونهاء مقاومته في الحادي والعشرين من كانون الأول عام ١٨٤٧ وسجنه اربع سنوات في باريس ليطلق صراحه بعد ذلك ويستقر في دمشق حتى وفاته، للمزيد ينظر: علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي سيرة الامير عبد القادر تاريخ الجزائر الى ما قبل الحرب العالمية الاولى، دار المعرفة، بيروت، ص ٣١٥ -٣٢٠ ؛ مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر ١٨٣٠-١٩٥٤، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٣٣-٤١.

(٧٦) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص ١٢٣. لابد ان نذكر نظراً لأهمية هذا القرار تم تثبيت في دستور الجمهورية الفرنسية الثانية لعام ١٨٤٨ في المادة (١٠٩) والذي نصت (على ان تكون ارض الجزائر جزء من التراب الفرنسي) مما يدل على اهمية وتأكيد سلطة الادارة الفرنسية على تطبيق قرار الثاني والعشرين من تموز عام ١٨٣٤ للمدة (١٨٣٤-١٨٧٠) على الجزائر، لكن على الرغم من ذلك هناك مراحل توقف العمل بها بأمر من الحكومة الفرنسية تمثلت في مرحلة الجمهورية الفرنسية الثانية (١٨٤٨-١٨٥٢) ومرحلة استحداث وزارة الجزائر والمستعمرات (١٨٥٨- ١٨٦٠) بناء على مستجدات الاحداث في فرنسا وانعكاساتها على الجزائر.

(٧٧) عبد الصمد قلفاط، الاستعمار الفرنسي والقضاء الاسلامي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة حوليات التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، العدد ٤، ٢٠١١، ص ٢٧٦.

(٧٨) من المفيد هنا أن نشير الى مسألة مهمة وهي أن كل القوانين الفرنسية، ترسل في البداية من الحاكم العام او قائد الجيش الفرنسي في الجزائر او من لجنة مكلفة من السلطات الفرنسية في باريس بخصوص قضيةً ما بشأن الجزائر على شكل تقرير يرسل الى وزير الحربية الفرنسية ليقوم هو بدورة بعرضها في مجلس النواب الفرنسي ليصوت عليها بالرفض او القبول لتعلن بعد ذلك قانوناً رسمياً للجزائر، وذلك يعود الى ان الأخيرة خضعت لنظام الحكم العسكري من بداية الاحتلال حتى عام ١٨٧٠ الذي أصبحت فيه خاضعة لنظام الحكم المدني.

(٧٩) علي قشاشتي، مؤسسة القضاء بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية – اضواء على اساليب التفكيك والتصفية – مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، المجلد ١، العدد٢، ٢٠٢٢، ص ٦٦.

(80) Recueil des actes du gou vernement de l'Algérie 1830-1854 , Op. Cit., p.53.

(٨١) رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة ١٨٣٠-١٨٩٢، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر (بسكره)، العدد ٤، ٢٠٠٩، ص ٢٩٣.

(٨٢) محمد زاهي، مصير القضاء الاسلامي بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء الارشيف الفرنسي ١٨٣٠-١٨٧٠، مجلة الدراسات الانسانية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٩٩؛

journal official, Moniteur de l'Algérie , 28 Aout 1834, No.135, Alger, p.4.

(83) Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854 , Op. Cit., p.56.

(٨٤) محمد زاهي، المصدر السابق، ص ٩٨؛

Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854, Op. Cit., P.56

(٨٥) للنص كامل ينظر:

Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854, Op. Cit., pp.53-58.

(٨٦) ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (١٨٣٠-١٩٥٤)، ج٤، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤٢٨.

(٨٧) ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج٤، ص ٤٢٩؛ محمد زاهي، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٨٨) بموجب هذا القانون نفي العديد من قضاة ومفتي الجزائر وأبرزهم السيد مكي قاضي ومفتي المذهب المالكي في الجزائر. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ص ٢٢٩.

(89) Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854 , Op. Cit., p.52.

(٩٠) مختاري الطيب، اللجنة الافريقية ١٨٣٣-١٨٣٤، ص١١٢.

(٩١) مصدر اول قرار بشأن تأسيس المجالس البلدية في الجزائر في الأول من أيلول عام ١٨٣١ في عهد حاكم الجزائر الجنرال بيير بيرتيزن كمحاولة لتنظيم الادارة في المدن الجزائرية، الا انه الغي بموجب القرار الملكي الصادر في الثاني عشر من أيار عام ١٨٣٢ بسبب الظروف غير المستقرة في الجزائر، بعد ذلك تأسست المجالس البلدية بشكل رسمي في الجزائر بموجب قرار الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٨٣٤ والتي تشكلت من رئيس المجلس و١٩ عضواً ١٠ اعضاء فرنسيين و٦ جزائريين مسلمين و٣ جزائريين يهود وثلاثة نواب عن رئيس المجلس البلدي فرنسي وجزائري مسلم وجزائري يهودي، ويتم تعيين رئيس المجلس البلدي لمدينة الجزائر من قبل وزير الحربية الفرنسي اما رؤساء مجالس بلديات المدن الاخرى فيتم تعيينهم من قبل الحاكم العام في الجزائر، اما بالنسبة للنظام الاداري وتحديداً مسالة لإيرادات ونفقات هذه المجالس فأنها تدار على غرار ما معمول به بمجالس البلديات الفرنسية وذلك وفقاً لقانون الثاني عشر من اذار عام ١٨٣٣ الفرنسي، اما ميزانية مجالس البلديات فأنها تناقش من قبل اعضاء المجلس البلدي وترفع الى المجلس الاداري للتصويت عليها ثم مصادقتها من قبل الحاكم العام في الجزائر لتصبح نافذة المفعول، ينظر: آية برج، الادارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين ١٨٣٠-١٨٧٠، رسالة ماجستير غير المنشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ (قالمة)، ٢٠٢٢، ص٣٢-٣٣ .

(٩٢) مختاري الطيب، اللجنة الافريقية ١٨٣٣-١٨٣٤، ص ١١٤.

(٩٣) وقعت هذه المعركة في يوم الثامن والعشرين من تموز عام ١٨٣٥ بين القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ديمشال وقوات الامير عبد القادر الجزائري بوادي المقطع بالغرب الجزائري وقد تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر كبيرة

انتهت بقتل (٥٠٠) جندي وجرح (٢٠٠) واسر(١٥)، ومن اهم النتائج التي ترتبت عليها هي رفع معنويات القبائل التي ساندت الامير عبد القادر ودخول قبائل جديدة الى جانبه بالمقابل اثارت هذه المعركة ضجة كبيرة في الاوساط الفرنسية لدرجة ظهرت بعض الاصوات التي نادت بضرورة انسحاب فرنسا من الجزائر ولتلافي ذلك قام الملك لويس فيليب بعزل الحاكم العام داري دارلون وتكليف الجنرال كلوزيل وعزل قائد الجيش الفرنسي في الجزائر الجنرال ديمشال وتكليف الجنرال تريزل (Trizel) لقيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، ينظر: ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج١، ، ص ٥٨ ؛ كمال بن صحراوي، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٩٤) فاطمة باحمان، السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠-١٨٥٠، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة ادرار، ٢٠١٤، ص٢١.

(٩٥) آية برج، المصدر السابق، ص ٤٥؛ ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج١، ص ٦٢.

(٩٦) عبد القادر طويلب، المصدر السابق، ص ٢٦٤.

(٩٧) أسمار بوراس وسمية قيطوان، الحكام العسكريون الفرنسيون في الجزائر ١٨٣٠-١٨٤٨، (دي برمون – كلوزيل) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر (الوادي)، ٢٠١٨، ص ٥٨.

(٩٨) نجاة دهنون، التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري ١٨٣٠-١٩٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية (قطب شمة)، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، ٢٠١٦، ص ٤٠.

(٩٩) مختاري الطيب، الحكومة العامة وسياسة الحكام العامون الفرنسيون في الجزائر ١٨٣٠- ١٩٠٠، ص ٣٨٩.

(١٠٠) عرف عن الجنرال كلوزيل بشده تحمسه ودعمه لسياسة الاستيطان الاوربي منذ البدايات الاولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، إذ انشأ اولى القرى الزراعية للمهاجرين الاوربيين في منطقة سهل المتيجة وباسم (مدينة بوفاريك الفرنسية)، اذ ضمت اعداد كبيرة من المهاجرين من فرنسا وايطاليا واسبانيا ومالطا واغلبهم من المنحرفين واصحاب السوابق الاجرامية، كما قام بأنشاء قرية باسم (المزرعة النموذجية لأفريقيا) على مساحة تقدر ب (١٠٠٠) هكتار منحها للمهاجرين الاوربيين، ينظر: سلوان رشيد رمضان ومؤيد محمود حمد المشهداني، الاستيطان الأوربي في الجزائر ١٨٣٠- ١٨٧١، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد ٢٠، العدد٤، ٢٠١٣، ص ٢٨٨.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

(١٠٢) عمور سامية ومبارك عمارية، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الغرب الجزائري (١٨٣٠-١٨٧٠)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بن خلدون (تيارات)، ٢٠١٥، ص ١٤.

(١٠٣) عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر ١٨٣٠-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٣٨.

(١٠٤) حورية طبعة، مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال الى قيام الجمهورية الفرنسية الثانية (١٨٣٠-١٨٤٨)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد ٢٣، ٢٠١٩، ص ١٢٤.

(١٠٥) تميزت هذه المدة بكثرة الحملات العسكرية لقوات الجيش الفرنسي لاستكمال احتلال الاراضي الجزائرية والقضاء على المقاومة فيها واهمها:

أ – الحملة العسكرية بقيادة الجنرال الفرنسي لاموريسير (La Moricière) في الرابع من كانون الثاني ١٨٣٥ والبالغ عددها (٣) الالف جندي خرجوا من الجزائر العاصمة باتجاه مناطق الدويره وبوفاريك والشفة وصولاً الى منطقة سهول المتيجة وقد صرح قائد الحملة قائلاً (رحنا نحرق كل هذه المناطق دون رحمة ولا شفقة ونقتل الرجال الذي نلتقي بهم ثم نعود الى مدينة الجزائر فرحين بما قمنا به ونصدر بياناً يرفع شئاننا من هذه العملية الرهيبة).

ب– حملة عسكرية في السادس عشر من كانون الاول ١٨٣٥ بقيادة الجنرال لاموريسير متجه نحو مدينة معسكر معقل مقاومة الامير عبد القادر والتي استطاع من دخولها بعد الانسحاب قوات الامير منها لتقوم بتدميرها وحرق كل مباني ومقرات المقاومة لتنسحب بعد ذلك منها الى مدينة وهران.

ج–حملة عسكرية بقيادة الجنرال الفرنسي دارلانج (D'arlange) في السابع من نيسان عام ١٨٣٦ وبلغ تعدادها (٢٤٠٠) جندي متوجه نحو مناطق وادي حمير قرب سهل منانة وصولاً الى منطقة زنانة ثم الى مناطق قبائل بني عامر حيث استطاع الحملة اخضاع كل هذه المناطق الى السلطة الفرنسية لكن بعد مدة (٥) ايام انسحبت منها بسبب مقاومة الامير عبد القادر الجزائري في تلك المناطق.

د – حملتان عسكريتان بقيادة الجنرال ليتان (Letang) الاولى في شهر تموز عام ١٨٣٦ متجة نحو مناطق قبائل تليلات وجنان وصولاً الى منطقة جرف الحمار حيث قامت قوات الحملة بالسيطرة على كل هذه المناطق واخضاعها ومصادرة مخزونه من المحاصيل الزراعية، والحملة الثانية في الثاني من تشرين الاول ١٨٣٦ والتي بلغ تعدادها (٦) الاف جندي ضد قبائل الدواير وزمالة ومجاهير في منطقة سهل سيق حيث قامت بالاستيلاء على هذه الاراضي وتلاف محاصيلها وقتل ونهب سكانها، اذا كان هدف هذه الحملات السيطرة على الاراضي الجزائرية ومنع سكانها من القبائل عن طريق القتل والنهب من مساندة ودعم المقاومة ضد الاحتلال، ينظر: عبد القادر سلاماني، سياسة الارض المحروقة واثرها على المقاومة الشعبية الوطنية للامير عبد القادر ١٨٣٠-١٨٤٧، مجلة دراسات ، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٨، ص ١٢٢-١٢٣.

(١٠٦) احمد بن محمد الشريف بن الباي احمد القلي (١٧٨٦- ١٨٥٠): ولد في الجزائر (كرغلي) النسب أي من اب عثماني وام جزائرية، عين عام ١٨١١ نائباً لباي قسنطينة احمد المملوك وبقي في المنصب حتى عزله عام ١٨٢١ ثم عين حاكما لقسنطينة عام ١٨٢٦، بعد احتلال الجزائر عام ١٨٣٠ قاد المقاومة الجزائرية في الشرق الجزائري وتخذ من مدينة قسنطينة مقراً له، اختلف مع الامير عبد القادر الجزائري قائد المقاومة في الغرب الجزائري فلم يعترف به اميراً بل عد نفسه احق بالأمارة منه بوصفه يمثل السلطة العثمانية في الجزائر، استمر بالمقاومة حتى استسلامه للضابط الفرنسي سان جرمان في الخامس من حزيران ١٨٤٨ على ان يسمح له بالهجرة الى المشرق، لكن السلطات الفرنسية أمرت بحجزه بالجزائر وخصصوا له منحة سنوية تقدر بـ(١٢٠٠٠) فرنك بقي حتى وفاته، ينظر : قدور شرفي ابراهيم، مقاومة احمد باي بين الاوضاع الداخلية والمتغيرات الدولية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد ١٥، العدد٢، ٢٠٢٤، ص ٧٢-٧٤ ؛ كمال بن صحراوي، المصدر السابق، ص ٣٦-٣٨ .

(١٠٧) شارل ماري دينيس دو دانريمون (١٧٨٣- ١٨٣٧): ضابط عسكري فرنسي، ولد في مدينة شومون الفرنسية التابعة لمقاطعة لاوت ماون، عام ١٨٠٤ التحق بالجيش الفرنسي وشارك في العديد من العمليات العسكرية للجيش، عام ١٨٢١ منح رتبة مارشال في الجيش الفرنسي وفي عام ١٨٣٠ استدعي للمشاركة في الحملة الفرنسية لغزو الجزائر وقيادة اللواء الاول تحت قيادة القائد العام دوبرمون، نصب حاكم عام للجزائر للمدة (شباط – تشرين الأول

عام ١٨٣٧) ورغم قصر تلك المدة الا انه اهتم بالجوانب العسكرية لحكم الجزائر، إذ استحدث قسم للجزائر في وزارة الحربية مؤكد على الاحتلال الكامل للجزائر، وفي عهده تم عقد معاهدة صلح تافنا بين الجنرال بيجو والامير عبد القادر في الثلاثين من ايار ١٨٣٧، قتله على اسوار مدينة قسنطينة خلال محاولة احتلالها ودفن فيها، امر الملك لويس فيليب تكريما لجهوده وتضحيانه نقش اسمه على الالواح البرونزية لقصر فرساي ونصب تمثال تذكاري له في المكان الذي قتل فيه بمدينة قسنطينة، ينظر:

Narcisse Faucon, Op. Cit., P. 178.

(١٠٨) سيلفان تشارلز فالي (١٧٧٣-١٨٤٦): ضابط عسكري فرنسي، ولد في مدينة برين لوشاتو في شرق فرنسا، في ايلول عام ١٧٩٢ دخل للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي وشارك في العديد من حروب الامبراطورية الفرنسية وحصل عام ١٨١٤ على وسام الشرف العسكري، استطاع فتح مدينة قسنطينة بعد عقد معاهدة استسلام مع حاكمها احمد باي في تشرين الاول ١٨٣٧، نصب حاكم عام للجزائر بعد مقتل الجنرال دانريمون للمدة (تشرين الاول ١٨٣٧- ١٨٤١)، ينظر:

Narcisse Faucon, Op. Cit., P. 559-560.

(١٠٩) علي محمد محمد الصلابي، المصدر السابق، ص ٤٣١-٤٣٢؛ محمد قويسم، مجازر الاحتلال الاستدمار الفرنسي بمدينة قسنطينة عام ١٨٣٧، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد٤، ٢٠١٧، ص ٨٤.

(١١٠)لم تصدر الإدارة الفرنسية في الجزائر في المدة بين عامي (١٨٣٧-١٨٣٨) قرارات او قوانين مهمة بقدر ما كانت موضوعية اصدرها الحاكم العام للجزائر وذلك بسب الاوضاع شبه المستقرة داخل الجزائر جراء عقد صلح تافنا في ايار ١٨٣٧ بين قائد الجيش الفرنسي بالجزائر الجنرال بيجو والامير عبد القادر الجزائري لكن رغم ذلك نذكر بعض منها قرار الخامس عشر من حزيران عام ١٨٣٧ الذي اصدره حاكم الجزائر الجنرال دانريمون خلال مدة حكمه والخاص بشأن اجراء بعض التعديلات على النظام الاداري للحكم في الجزائر وقرار الحادي والثلاثين من تشرين الاول عام ١٨٣٨ الخاص بضم بعض املاك الاوقاف في العاصمة الجزائر الى الادارة المالية الفرنسية واطلاق يد فرنسا بحرية التصرف بها، للمزيد من التفصيلات ينظر: ينظر: ايمان عيادي ومنى بوطورة، جرائم الاستعمار الفرنسي بحق الجزائريين – مصادرة الاراضي إنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، ٢٠١٨، ص٣٧؛ عماد عبد العزيز يوسف وأمين غانم محمد، المصدر السابق، ص٥٨٠.

(111) Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854 , Op. Cit., p.130

(١١٢) ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج٥، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦٧؛ Aumerat, Le Bureau de Bienfaisance Musulman, Revue Africaine, No.233-234, 1899, P.187; Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854, Op. Cit., pp.136-137.

(١١٣) ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج٥، ص ١٦٧.